التعليم في كركوك في العهد الملكي عهد الانتداب البريطاني أنموذجاً ١٩٢١-١٩٣٢

د. نبيل عكيد محمود المظفري
جامعة كركوك / كلية التربية – قسم التاريخ

مقدمة

يعد التعليم الركن الأساسي في تقدم ورقي المجتمعات ، وقد مر التعليم في العراق بعدة ادوار تاريخية ، بسبب تغيير الأنظمة الحاكمة وخضوع البلاد للسيطرة الأجنبية، فضلاً عن وجود اختلاف كبير في الأعراق والثقافات ، وقد ترك ذلك كلّه أثراً واضحاً على المجتمع بجوانبها السلبية والايجابية، وكان لواء كركوك من أكثر الألوية العراقية تأثراً بتلك المسائل بسبب التنوع العرقي والديني . من أجل ذلك كان للتعليم دورٌ واضحٌ في ثقافة أبناء اللواء ، فقد أقرَّ العثمانيون نظاماً تعليمياً مختلفاً عما وضعه الانكليز بعد احتلالهم للبلاد ، وقد شهد التعليم تحولاً آخر مع بداية تشكيل الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ .

إن تلك المسائل قادتنا إلى البحث في موضوع التعليم في كركوك للوقوف على أوضاعه العامة خلال عهد الانتداب البريطاني (١٩٢١-١٩٣٢) ، ودراسة العوامل المؤثرة فيه والعقبات التي كانت تواجهه ، والآليات التي اعتمدتها الحكومات العراقية في سبيل معالجتها ، لبناء قاعدة أساسية للتعليم تساهم في نقل اللواء إلى مرحلة متقدمة .

التعليم في العهد العثماني

تقع مدينة كركوك شمالي بغداد بحوالي (٣٣٠) كم ، وتعد مركزاً للواء كركوك الذي كان يتشكل خلال حقبة البحث من أربعة أقضية هي : كركوك (المركز) وجمجمال وكيل[*] وكفري وتتبع هذه الأقضية[**] عشر نواحٍ وتتبعها عدة قرى[١] .

لم تولِ الدولة العثمانية التعليم الاهتمام الكافي ، إلا في الفترة الأخيرة من حياتها ، إذ كانت منشغلة بالأمور العسكرية والسياسية وحروبها الخارجية ، فضلاً عن استقلالية الولايات عن السلطة المركزية ، مما أدى إلى غياب السياسة التعليمية الموحدة في البلاد[2] . ومن ثم طبقت نظاماً مركزياً شديداً ، بعد إعادة سيطرتها على الولايات ، وأرسلت الدولة موظفيها إلى الولايات لإدارة مؤسسات الدولة الرسمية ، ويعد الموظف الذي يدير مديرية المعارف في الولاية موظفاً من الدرجة الثانية[3] . وقد كان العراق بولاياته الثلاث الموصل وبغداد والبصرة جزءاً من الدولة العثمانية ، وعانت كما كانت تعاني الولايات العثمانية الأخرى من التخلف في الجانب التعليمي ، ولعل الولايات العراقية كانت أكثر تخلفاً عن بقية الولايات ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية ومقارنتها مع الولايات الأخرى[4]. وقد أدى الارتباط الشديد لمديريات المعارف في الولايات العراقية بنظارة (وزارة) المعارف في استانبول إلى فقدان هذه المديريات لسياستها الإدارية المستقلة ، وعدم انجاز مهامها بالشكل الذي يخدم المجتمع العراقي ، إذ أن المناهج التربوية والدراسية لم تكن تنسجم مع الواقع الاجتماعي

للمجتمع العراقي[5] . وكانت مدينة كركوك مركزاً للواء كركوك التابع لولاية الموصل في أواخر العهد العثماني ، فمنذ سنة ١٨٧٩ أصبح لواء كركوك ضمن ولاية الموصل ، وتتبعه ستة أقضية[*] وهي كركوك (المركز) وراوندوز وكويسنجق ورانية والصلاحية (كفري) واربيل[6] ، و(١٧) ناحية و(١٧١٢) قرية[7] .

إن عدم الاهتمام الرسمي بالتعليم ، أدى إلى سيادة المؤسسات التعليمية الشعبية التي تمثلت بالكتاتيب والمدارس الدينية التي لم تكن تعتمد المناهج الحديثة ، بل تقتصر على بعض الأمور البسيطة كالقراءة والكتابة والمسائل الدينية والحساب ، إلا أنها في الوقت عينه كانت تلبي بعض احتياجات المجتمع المختلفة لتلك الفترة ، وأسهمت بشكل مباشر في إعداد الفرد للحياة طبقاً للمثل والقيم الدينية والأخلاقية[8] ، واستطاعت بشكل نسبي في إيجاد طبقة متعلمة أدت دورها في الحياة العامة ، فضلاً عن كونها أصبحت فيما بعد الرافد في تزويد المدارس الرسمية بالتلاميذ بعد ظهور الأخيرة .

لم يكن لواء كركوك يختلف عن الألوية العراقية الأخرى ، على الرغم من المكانة التي كانت تتميز بها مدينة كركوك ، إذ أن الإصلاحات في حقل التعليم لم تترك أثراً واضحاً في العراق إلاَّ في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) الذي عمل على ربط الولايات العراقية بعضها ببعض تمهيداً لإجراء إصلاحات عامة في البلاد ، وكان التعليم من ضمن اهتمامات الوالي الجديد[9] . والجدير بالذكر ، أن السياسة التعليمية للدولة العثمانية كانت قائمة على إيجاد مدارس رسمية على شاكلة النظم الأوربية من حيث التقسيمات الدراسية والمناهج . وكان العثمانيون قد قسموا التعليم على عدة مراحل هي : التعليم الابتدائي والرشدي (ملكي وعسكري) والإعدادي (ملكي وعسكري) والكليات المتخصصة والمدارس العالية[10] .

كانت المؤسسات الشعبية التعليمية سائدة في كركوك خلال العهد العثماني ، إذ كانت المدارس الدينية والكتاتيب منتشرة في عموم لواء كركوك وبخاصة مدينة كركوك التي كانت تشتهر بجوامعها ومساجدها وتكاياها ، وكانت المدارس الدينية والكتاتيب تقام غالباً إمَّا داخل تلك المراكز الدينية أو إلى جوارها ، ويقوم أهل العلم (الملالي) بالتدريس فيها ، وكانت الدراسة في هذا النوع من المدارس تقتصر على العلوم الدينية واللغة والخط وشيء بسيط من الحساب والهندسة[11] . ويعود أقدم ذكر للمدارس الدينية في كركوك إلى عهد الوالي محمد باشا قابيش (١٦٣٨-١٦٤٠) ، فقد بنيت مدرسة دينية عرفت بمدرسة السراي سنة ١٦٣٩ في محلة خانقاه ، وبنى الوالي شاه غازي شاهسوار (١٦٥٥-١٦٥٨) مدرسة في محلة آخي حسين عرفت باسم الوالي ، وفي سنة ١٦٥٦ بنى الوالي نفسه مدرسة عرفت باسمه داخل الجامع الكبير في المدينة ، ثم توالت بناء المدارس في العهود اللاحقة منها مدرسة الميدان (١٧٠١) ومدرسة أيوبي احمد باشا أيام ولاية الوالي احمد باشا أيوبي زاده (١٧١٥-١٧٢٣) ، ثم مدرسة مسلم التي بناها القائم مقام أحمد بك النفطجي في سنة ١٨٤٠[12] ، كما كانت هناك عدة مدارس إسلامية أخرى منها مدرسة جامع النبي دانيال التي أسست سنة ١٨٥٨ ومدرسة القورية أسست في السنة

نفسها ومدرسة التكية الطالبانية ومدرسة تكية خادم السجادة ومدرسة مسجد أحمد آغا وغيرها ، فضلاً عن وجود عدد من المدارس الدينية خارج مدينة كركوك مثل مدرسة جيمن في قرية جيمن الواقعة إلى الشمال من مدينة كركوك[13] ومدرسة إبراهيم آغا في كفري[14] ، ومدرسة في قرية كاريزة وموركة وغيرها[15] .

كانت في كركوك مدارس أخرى إضافة إلى التي ذكرناها ، ومن الجدير بالذكر أن تلك المدارس ومن ضمنها تلك التي ورد ذكرها لم تكن تقدم خدماتها على الدوام لأبناء اللواء، إذ إن البعض منها كانت تتوقف عن الخدمة أو تلغى ، نتيجة لعدم وجود من يدرس فيها أو لعدم وجود الأموال اللازمة لتمويلها ، أو في حالة وفاة الأشخاص الذين يصرفون عليها ، أو لعدم وجود عدد كافٍ من الطلبة للدراسة فيها بسبب عزوف الأهالي عن إرسال أبنائهم إليها لأسباب اجتماعية مختلفة واقتصادية ، ويذكر الدكتور فاضل مهدي بيات أن عدد طلاب المدارس الدينية في كركوك في بعض الأحيان لا يتعدى عشرة طلاب ومعلم واحد[16] .

إن المدارس الدينية في كركوك لم تقتصر على المدارس الإسلامية فقط ، بل كانت هناك مدارس متعددة للطائفتين اليهودية والمسيحية ، وتحمل أبناء الطائفتين مسؤولية الصرف على مدارسهما وإدارتهما ، وقد أُسست أول مدرسة دينية للطائفة اليهودية في كركوك سنة ١٨١٤ ، وهي تعد أقدم مدرسة يهودية في ولاية الموصل[17] ، كما أسس التاجر اليهودي اليعازر سيلاس خضوري مدرستين ضمن أعماله الخيرية في كركوك هما مدرسة هوارس خضوري للبنين ومدرسة لوره خضوري للبنات[18] ، وكانت لهاتين المدرستين بنايتان كبيرتان لم تكن تضاهيهما أية مدرسة في اللواء ، واستمرتا في تقديم خدماتهما لأبناء الطائفة حتى فترة متأخرة من العهد الملكي ، إذ تم تحويل بناية إحدى المدرستين في سنة ١٩٤٩ إلى مدرسة رسمية للصناعة ، ثم تحولت إلى مدرسة متوسطة فيما بعد عرفت بالمدرسة الشرقية [19]، وفي سنة ١٩١٣ أُفتتحت مدرسة الاليانس للبنين في كركوك ، وكان عدد طلابها (٢٥٠) طالباً[20] ، ومن المفيد قوله هنا إن الطائفتين اليهودية والمسيحية كانتا تشجعان أبناءهما على التعليم ومواصلة الدراسة لما لها من أهمية ، وقد ساعد في ذلك الإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها الطائفتين هذا فضلاً عن الدعم والتمويل الخارجي ومعرفتهم بأحوال الأمم الأخرى ومدى دور التعليم في تطورها ، فقد كانت الطوائف اليهودية والمسيحية على اتصال بالأمم الأخرى عن طريق الإرساليات التبشيرية والتجار وارتباط مراكزهم الدينية بأوربا ، ويتوضح ذلك الاهتمام من خلال المقارنة بين أعداد التلاميذ في المدارس الإسلامية في كركوك خلال السنوات ١٨٩٨–١٨٩٩ ، إذ لم يصل عددهم في جميع المدارس إلى عدد التلاميذ في مدرسة الاليانس اليهودية وحدها ، في الوقت الذي كان عدد المسلمين في المدينة أضعاف عدد اليهود والمسيحيين معاً ، مما يدل على عدم وجود الرغبة الحقيقية للمسلمين في إرسال أبنائهم إلى المدارس . وأما ما يخص الطائفة المسيحية ، فقد تم افتتاح مدرستين لأبناء الطائفة ،

أولهما من قبل الكلدان الكاثوليك في سنة ١٨٦٣ ، والثانية تم تأسيسها من قبل الإرسالية التبشيرية الدومنيكانية[21] .

المدارس الحديثة في كركوك في العهد العثماني(*)

كانت الدولة العثمانية في حاجة ماسة إلى تطوير أجهزة الحكم ومؤسساتها المختلفة ، استجابة لمقتضيات التحديث على النمط الأوربي ، وكان التعليم في مقدمة الميادين التي امتدت إليها يد الإصلاح . وقد ظهرت معالم الإصلاح في مجال التعليم في منتصف القرن التاسع عشر ، واتسعت في الربع الأخير من القرن نفسه ، إذ أصدرت السلطات العثمانية في ٢٠ أيلول ١٨٦٩ قانون المعارف العامة ، الذي كان يهدف إلى إقامة نظام مدني للتعليم الرسمي في الدولة ، وتخليص الدولة من سيطرة المؤسسة الدينية ووضعه تحت إشراف الدولة المباشر[22] .

لم يحظَ العراق باهتمام واضح في مجال الإصلاح في حقل التعليم إلاَّ في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) ، وبما أن الدولة العثمانية كانت تنظر إلى التعليم من وجهة سياسية عسكرية ، لذا فان المدارس الابتدائية لم تنل الاهتمام الذي نالته المدارس الرشدية والعسكرية والملكية ، إذ كان هذان النوعان من المدارس يشكلان رافدين مهمين للجيش والإدارة ، وكان من الأولى بالحكومة أن تهتم بالمدارس الابتدائية التي تشكل القاعدة الأساسية للمراحل اللاحقة ، إلا أن الذي حدث في العراق كان العكس ، فجاء الاهتمام من الأعلى إلى الأسفل ، الأمر الذي أدى إلى تأخر ظهور المدارس الابتدائية عن المدارس الرشدية بحوالي ستة عشرة عاماً[23] ، وأدى ذلك التأخر أيضاً إلى ظهور الازدواجية في التعليم في العراق ، أي تعليم قائم على الفكر الإسلامي وآخر يعتمد على العلوم الحديثة[24] .

إن مِن الصعب تحديد تاريخ بناء أول مدرسة ابتدائية في كركوك ، كما من الصعب أيضاً معرفة عدد المدارس الابتدائية، وذلك لضبابية المعلومات التي وردت إزاء هذا الموضوع ، فقد تم الإشارة إلى تأسيس أول مدرسة ابتدائية في سنة ١٨٦٤ باسم (مدرسة رشدية) في منطقة رأس الجسر ، ثم عاد المصدر نفسه ليذكر بان أول مدرسة ابتدائية في كركوك تم تأسيسها في سنة ١٨٦٨ باسم (الرشدية) بمساعدة سكان المدينة ، ويبدو أن المقصود هو مدرسة (فيض أطفال) الواقعة في محلة آخي حسين ، وقد تمت الإشارة إلى أن مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات[25] ، مما يُرجِّحُ عدم وجود مدارس ابتدائية في كركوك في تلك الفترة ، بل أنها كانت مدرسة دينية لا تختلف عن الكتاتيب والمدارس الدينية الأخرى المنتشرة في اللواء ، إلا أن هذه المدرسة دخلت تحت إشراف السلطات الحكومية وهي التي تولت مسؤولية الإنفاق عليها وتوفير مستلزمات الدراسة فيها ، وفضلاً عن المعلومات المتضاربة التي أشرنا إليها إزاء المدارس الابتدائية ، فقد أورد أحد الأكاديميين أسماء (٢٨) مدرسة تحت عنوان المدارس الابتدائية[26] ، والحقيقة أنها لم تكن مدارس ابتدائية حديثة ، بل لا تتعدى مدارس دينية وكتاتيب كانت أغلبها ملحقة بدور العبادة ، وقد أسهم أغنياء ووجهاء اللواء في بنائها وأشرف على إدارتها الأوقاف[27]. ومع ذلك فإننا يمكن أن نجد مدارس ابتدائية في كركوك ضمن المدارس الرشدية في المدينة، إذ إنّ

التلاميذ كانوا يتلقون تعليمهم الابتدائي في المدارس الرشدية لأسباب عديدة منها عدم توفر البنايات والنقص في أعداد المعلمين وقلة التكاليف الحكومية .

وبعد وصول الاتحاديين إلى الحكم اثر انقلاب سنة ١٩٠٨ ، نال التعليم الابتدائي اهتماماً أكبر بكثير من العهود السابقة ، وقام الاتحاديون بتأسيس عدة مدارس ابتدائية في مختلف الألوية ومن بينها لواء كركوك ، فقد كان في كركوك سنة ١٩١٧ سبع مدارس، فضلاً عن وجود مدرسة ابتدائية نموذجية هي مدرسة فيض الابتدائية ، وكانت تلك المدارس موزعة بالشكل الآتي أربع منها في مدينة كركوك والأربعة الأخرى موزعة على أقضية ونواحي اللواء، مدرسة في التون كوبري ومدرسة كفري وثالثة في طوزخورماتو ورابعة في قره تبة بقضاء كفري[28]. ومن الملفت للنظر ، أن سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٣٠هـ (١٩١٢) ، أشارت إلى وجود (٧) مدارس في قضاء كركوك (المركز) وحده ، وليس في اللواء ، إلى جانب (١٥) مكتباً للصبيان[29] ، ووجود مدرستان في قضاء كفري ، فضلاً عن مكتبٍ واحد للصبيان[30] ، أي أن عدد المدارس في لواء كركوك في السنة المذكورة ، كان (٩) مدارس و(١٦) مكتباً للصبيان بخلاف ما ذكر في بعض المصادر حول عدد المدارس في اللواء. وكانت الدراسة في المدارس الابتدائية باللغة التركية ومدة الدراسة فيها أربع سنوات ، ويجب ألاَّ يقل عمر المتقدم عن ست سنوات ويدرس فيها التلميذ القراءة ومبادئ الحساب والهندسة البسيطة وعلم الحال والأشياء والصحة والتاريخ والجغرافية[31] .

أما الدراسة الرشدية في كركوك بفرعيها العسكري والملكي ، فهناك التباس واضح في تاريخ تأسيس أول مدرسة رشدية في كركوك ، فقد أشار أحد المصادر بأن تاريخ بناء أول مدرسة رشدية في كركوك يعود إلى سنة ١٨٧٠ ، وقد تم بناؤها في عهد مدحت باشا بمساعدة أهالي المدينة[32] ، ولعلها هي ذاتها المدرسة التي أشارت إليها سالنامة سنة ١٨٨٣[33] ، وقد وصلت هذه المدرسة إلى أوج نشاطها وازدهارها في عهد متصرف كركوك نافذ باشا (١٨٧٣-١٨٧٥) الذي أولى اهتماماً كبيراً بها واجتهد في تطويرها[34] ، وكانت هناك مدرسة رشدية في قضاء كفري وكان عدد طلابها في سنة ١٩١٤ (١٥٠) طالباً ، ولم تشر المصادر التاريخية إلى وجود أية مدرسة رشدية عسكرية في كركوك[35]، ومن الجدير بالذكر، أن المدارس الرشدية كانت تستقبل التلاميذ المتخرجين من المدارس الابتدائية الحديثة، وكذلك التلاميذ الذين وصلوا إلى درجة متقدمة في احد المدارس الإسلامية التقليدية ، ويلتحق المتخرج من المدارس الرشدية بالمدارس الإعدادية[36]، وكانت في كركوك مدرسة إعدادية واحدة فقط وهي كانت في الأصل مدرسة رشدية تم تحويلها إلى مدرسة إعدادية بعد سنة ١٩٠٨ ، وكان عدد طلابها في سنة ١٩١٤ (١٣٥) طالباً[37] . وكانت السلطات العثمانية تفرض زياً رسمياً على الطلبة والموظفين في المدارس الرسمية، وهو عبارة عن سترة وبنطلون مصنوع من نسيج محلي أو مستورد ، وطربوش كغطاء للرأس[38] .

كان مدحت باشا يدرك تماماً أهمية التعليم المهني ، لذا فقد أولى اهتماماً خاصاً بهذا الجانب ، وباشر بتأسيس المدارس المهنية في مناطق مختلفة من البلاد ، فقد تم تأسيس ثلاث مدارس صناعية في بغداد وكركوك والموصل ، وكانت مدرسة كركوك التي عرفت بمكتب الصنائع أسست في سنة ١٨٧١ بالتعاون مع سكان المدينة[39] ، وقد شيدت بنايتها من الأموال التي تبرع بها سكان المدينة[40] ، وكانت المدرسة تخرج مهنيين في مجالات مختلفة . وقد واجهت المدرسة مشاكل كثيرة وإهمال حتى باتت لا تذكر في السالنامات العثمانية في للسنوات ١٨٧٧ و١٨٩٢ و١٩٠٧ ، بعد أن كانت في قمة نشاطها وازدهارها في سنة ١٨٧٤ بفضل جهود المتصرف نافذ باشا[41] . لكنها عادت واستأنفت نشاطها بفضل متصرف كركوك محمد سليم عون الله الكاظمي (١٩٠٨-١٩١١) ، وبعد دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، لم يبقَ في العراق أية مدرسة صناعية فيه إلاَّ مكتب صنائع بغداد في سنة ١٩١٥[42] . ومن المؤسف أن مكتب صنائع كركوك قبل إيقاف نشاطه بسنوات قليلة لم يكن يؤدي دوره بشكل جيد ، فقد كانت الدراسة فيه متواضعة ، مما أدى إلى عزوف الناس عن إرسال أبنائهم إلى المكتب ، ويفيدنا هنا للدلالة على ذلك الإشارة إلى أن ملاك المكتب في سنة ١٩١٣ كان لا يتعدى معلم واحد وكاتب واحد، وكان عدد طلبته في سنة ١٩١٤ (١٥) طالباً فقط[43] .

كان في الدولة العثمانية نوعان آخران من المدارس الإعدادية هما المدارس السلطانية والمدارس العلمية ، كانت المدارس السلطانية تمتاز بمرتبة أعلى من المدارس الإعدادية وهي تقبل خريجي المدارس الإعدادية والدراسة فيها ست سنوات مقابل اجر تحدده السلطات العثمانية ، وقد أجازت المادة (٤٢) من نظام المعارف العمومية، فتح المدارس السلطانية في مراكز الولايات[44] ، وفي مدينة كركوك تم تأسيس مدرسة سلطانية بفضل جهود النائبين في مجلس المبعوثان العثماني عن كركوك الحاج محمد علي قيردار وصالح بك النفطجي ، إذ قدما مذكرة في آذار ١٩٠٩ إلى رئيس مجلس المبعوثان العثماني أشارا فيها إلى تخلف الواقع التعليمي في اللواء ، وعجز المدارس في اللواء في استيعاب أعداد الطلبة المتزايد ، وطالبا بفتح مدارس جديدة في اللواء[45] ، واستطاع أخيراً النائب محمد علي قيردار إقناع والي الموصل سليمان نظيف من إنشاء مدرسة سلطانية في كركوك على الرغم من عدم جواز ذلك من الناحية القانونية،إذ أن قانون المعارف يشترط إقامة مدارس من هذا النوع في مركز الولاية فقط، بعد أن وعد النائب بتحمل الأهالي نفقة بناء المدرسة وفقاً للخارطة التي أعدتها نظارة المعارف ، والجدير بالذكر أن المدرسة كان مقرراً إقامتها في مدينة الموصل بوصفها مركز الولاية[46] ، وقد تم بالفعل إقامة المدرسة السلطانية في كركوك سنة ١٩١٠ واستمرت الدراسة فيها حتى الاحتلال البريطاني لكركوك سنة ١٩١٨[47] . أما النوع الآخر من المدارس المعروف بالمدارس العلمية ، فهي عبارة عن مدرسة دينية متقدمة تتبع للمشيخة الإسلامية في استانبول ، وكانت الصفة الثقافية هي الغالبة على هذا النوع من المدارس ، وقد أسست في كركوك مدرسة دينية باسم المدرسة العلمية ، وكان يُدْرس فيها العلوم الدينية

والتاريخ والجغرافية والآداب واللغة الانكليزية ، واستمر التدريس فيها حتى بعد قيام الدولة العراقية في سنة ١٩٢١[48] .

صفوة القول إن التعليم في كركوك في العهد العثماني ، لم يلبي طموحات أبناء اللواء، إذ أن المدارس الدينية والكتاتيب على الرغم من أنها أدت دوراً أساسيا في نشر التعليم، إلا أن الدراسة فيها اقتصرت على بعض المسائل التقليدية التي لم تخرج عن دائرة الثقافة الدينية العامة البسيطة في أحسن حالاتها ، في حين أن المدارس الحديثة التي تولت الدولة إقامتها والإشراف عليها ، لم تلبي متطلبات أبناء اللواء من الناحية العملية، إذ كانت أعدادها قليلة جداً قياساً إلى عدد السكان ورغبة الأهالي في إرسال أبنائها إلى المدارس، بدليل إسهامهم في بناء عدد من المدارس ، وتقديم التبرعات المجزية لبعض المدارس في سبيل استمرار الدراسة والحيلولة دون غلقها ، فضلاً عن أنها كانت منتشرة فقط في مركز اللواء وبعض القصبات المهمة مثل كفري وطوزخورماتو ، مما أدى إلى حرمان شريحة واسعة من أبناء النواحي والقرى والأرياف ، ويضاف إلى ذلك بعض المدارس التي لم تستمر في تقديم خدماتها نتيجة النقص في أعداد كوادرها وإهمالها من جانب الحكومة .

التعليم في عهد الدولة العراقية

احتل الانكليز كركوك لأول مرة في ٧ أيار ١٩١٨ ، واتخذوا سلسلة من الإجراءات بعد الاحتلال مباشرة ، فتم تعين الكابتن بولارد (R.W. Buliard) حاكماً سياسيا على المدينة والمناطق التابعة لها ، وطلب بولارد من شيوخ كركوك ووجهائها مساعدته في إدارتها ، وقد تم تأسيس محكمة فيها للمحافظة على الأمن والهدوء وعين احمد حمدي أفندي قاضياً فيها، وقد ساهم الأخير في إدارة المدينة[49] . ويظهر أن الانكليز آثروا الانسحاب من كركوك لأسباب لوجستية في ٢٤ أيار من السنة نفسها ، فرجع العثمانيون إليها مباشرة ، وفقد الانكليز مصداقيتهم عند سكان اللواء ، إذ تعرض قسم من السكان إلى مضايقات من قبل السلطات العثمانية بحجة تعاونهم مع الانكليز . ولم يمضِ إلا بضعة شهور حتى عاد الانكليز مرة أخرى ليدقوا أبواب كركوك من جديد ، وتمكنوا من احتلالها في ٢٦ تشرين الأول ١٩١٨[50] ، وتم تعين الكابتن نوئيل (E.W. Noel) حاكماً سياسياً على كركوك والمناطق التابعة لها ، إلا أن نوئيل لم يستمر طويلاً ، فقد خلفه الكابتن لونكريك (S.H. Longrigg) الذي وقع على عاتقه مسؤولية إقامة المؤسسات الإدارية في كركوك[51] .

بعد أن تمكن الانكليز من فرض سيطرتهم على العراق بما فيه ولاية الموصل بعد هدنة مودروس الموقعة في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، تم إناطة مهمة التعليم والإشراف عليه بالميجر هيمفري بومان (H.E. Bowman) ، وباشر بومان مهام عمله بتاريخ ٢٢ آب ١٩٢٢، وقام بتقسيم العراق بعد احتلال الموصل إلى أربع وحدات إدارية تعليمية ، في كل واحدة منها مديرية للمعارف وهي :

١- الوحدة الإدارية الأولي : ومركزها مدينة بغداد .

٢- الوحدة الإدارية الثانية : شملت معارف منطقة الموصل ، وكانت تضم كركوك والسليمانية أيضاً.

٣- الوحدة الإدارية الثالثة : وتشمل معارف منطقة الحلة .

٤- الوحدة الإدارية الرابعة : وتشمل معارف منطقة البصرة[52] .

عينت الإدارة العسكرية البريطانية الكابتن بيس (E.H. Base) وكيلاً لناظر المعارف في الموصل ، وباشر بيس عمله في كانون الأول ١٩١٨ ، وقام بيس بغلق أغلب المدارس في منطقة معارف الموصل ، ومنها مدارس كركوك ، بحجة أن معظم معلميها من الأتراك أو من ذوي الثقافة التركية[53] ، إلا أن الإغلاق لم يستمر طويلاً لأن الانكليز كانوا يؤمنون بأهمية التعليم ، وإمكانية الاستفادة منه بعد جعله تحت إشرافهم المباشر ، وذلك بسبب التنوع السكاني الواضح اثنياً ودينياً ، وكان الكابتن جيروم فارل (J. Farrell) من اشد الداعين إلى الإشراف البريطاني على المؤسسة التعليمية في العراق بشكل عام[54] .

كان في كركوك عندما احتلها الانكليز سبع مدارس مدعومة من قبل السلطات العثمانية، وكانت المدرسة العلمية من أكبر المدارس وقتئذ في كركوك ، وأن الحكومة تلبي نصف احتياجاتها والتزاماتها المالية ، في حين يقوم مجلس الأوقاف بإيفاء النصف الآخر، وكانت هناك عدد من المدارس الصغيرة تنتشر في دور العبادة داخل المدينة يقوم مجلس الأوقاف بالإشراف عليها وتعيين المعلمين فيها ، فضلاً عن وجود مدارس أخرى للأقليات الدينية كالمسيحيين واليهود ، إلا أن أعداد المعلمين في مدارس كركوك أخذ يتناقص مع دخول الانكليز كركوك[55] .

بدأ الانكليز مع احتلالهم البلاد يغيرون السياسة التعليمية والمناهج الدراسية التي كانت معتمدة أيام العثمانيين تدريجياً ، فقد أصبحت المواد الدراسية التي تدرس في الدراسة الابتدائية والأولية (١٤) مادة هي القرآن الكريم والديانة الإسلامية واللغة العربية والخط العربي ودروس الأشياء والترجمة واللغة الانكليزية والخط الانكليزي والحساب والجغرافية والتاريخ والرسم والأشكال اليدوية والهندسة[56] . وقد قامت السلطات البريطانية بإعادة فتح المدارس المغلقة في بعض المناطق عملاً بالسياسة التعليمية الجديدة ، فقد أعيد فتح عدد من مدارس كركوك ، كما أقيمت مدارس أخرى ، بعد الزيارة التي قام بها الكابتن بيس إلى المدينة سنة ١٩١٩ ، للاطلاع على أحوال المدارس فيها ، كما اتخذ إجراءات عديدة من ضمنها الشروط الخاصة بقبول الطلبة في المدارس الابتدائية[57] . فضلاً عن زيادة المبالغ المالية المخصصة للمعارف ، فقد خصصت الإدارة البريطانية لحقل التعليم في العام الدراسي ١٩١٧-١٩١٨ مبلغاً قدره (٣٥٥٠٠) روبية ، ووصل المبلغ في العام الدراسي ١٩١٩-١٩٢٠ إلى (٨٨٦٨٠٨) روبيات[58] .

افتتحت السلطات البريطانية عدداً من المدارس في لواء كركوك خلال فترة الاحتلال، فقد تم افتتاح مدرسة ابتدائية في كفري في آذار ١٩١٩[59] ، وفي بداية فصل الربيع من السنة نفسها ، تم تأسيس مدرسة ابتدائية في بلدة التون كوبري على نفقة بلدية البلدة ، ومع بداية العام الدراسي كان فيها

معلمٌ واحدٌ و(٣٥) تلميذاً ، إلا أن مستوى المدرسة كان ضعيفاً بحسب التقرير الإداري البريطاني لسنة ١٩١٩ من حيث الإدارة والإشراف والتفتيش ومع ذلك فان وجودها كان أمراً مفيداً كخطوة أولية ، وقد أكد ذلك التقرير البريطاني قائلاً "إلا أن وجود مدرسة كيفما كانت أحسن من عدم وجودها"[60] ، وفي السنة نفسها تم تأسيس مدرسة ظفر الابتدائية في مدينة كركوك وعين الانكليز شكري عبد الأحد مديراً لها وهو من مسيحي القلعة، كما اشرف على جريدة نجمة[*] لسان حال سلطات الاحتلال في اللواء ، كما أن مقرها كان داخل المدرسة نفسها[61] .

كانت أوضاع المدارس بشكل عام في كركوك سنة ١٩١٩ سيئة على الرغم من فتح بعض المدارس ، لاسيما المدارس الواقعة في الاقضية التابعة للواء ، إذ كانت تعاني من قلة المعلمين والمستلزمات المدرسية ، فضلاً عن قلة أعداد التلاميذ، وكانت بعضها مهددة بالإغلاق بسبب انخفاض أعداد التلاميذ والمعلمين فيها ، كما هو الحال بالنسبة إلى المدرسة الابتدائية في طوزخورماتو[62]. ومن المفيد الإشارة إلى عدم انتظام الدوام في المدارس كافة سواء داخل مدينة كركوك أو خارجها ، فقد تناقص أعداد الطلبة في بعض الأشهر وتزايد في بعضها الآخر من السنة ، والحال تنطبق أيضاً على المعلمين، إلى جانب عدم وجود أشهر محددة للدراسة في تلك المدارس ، إذ إننا وجدنا أن الدراسة كانت مستمرة في بعض المدارس على مدار أشهر السنة بحسب ما ورد في التقرير البريطاني، ويتبين ذلك جلياً في الجدول التالي لبعض مدارس لواء كركوك في سنة ١٩١٩[63] :

جدول رقم (١)

ملاك بعض مدارس كركوك وآلية دوامها خلال عهد الاحتلال

المدرسة / الشهر		كركوك الابتدائية	المدرسة العلمية	مدرسة ابتدائية مسيحية	التون كوبري	طوزخورماتو	كفري
كانون الثاني	معلم	٤	١١	–	–	٢	٣
	تلميذ	٦١	٧٠	–	–	٥٠	٢٠
شباط	معلم	٥	١١	٤	١	٢	٣
	تلميذ	٧٤	٧٠	٣٤	٢٨	٥٠	٢٤
آذار	معلم	٥	١١	٤	١	٢	٢
	تلميذ	٨٠	٦٨	٤٢	٢٥	٤٨	٢٥
نيسان	معلم	٥	١١	٤	١	٢	٣
	تلميذ	٨٦	٦٩	٤٦	٤٠	٤٢	٢٨
أيار	معلم	٥	١١	٣	١	٢	–
	تلميذ	٨٦	٦٩	٥٣	٣٣	٣١	٢٨

حزيران	معلم	٥	١٠	٣	١	–	–
	تلميذ	٨٦	٦٧	٥٠	٣٣	–	–
تموز	معلم	٥	١٠	٢	١	٢	–
	تلميذ	٨٦	٦٧	٤٤	٣٣	١٩	–
آب	معلم	٧	١٠	٢	١	٢	٣
	تلميذ	٨٦	٤٩	٤٧	٣٣	١٩	٥٠
أيلول	معلم	٧	١٠	٢	١	٢	٣
	تلميذ	١٣٦	٤٩	٤٧	٣٤	٣٣	٥٠
تشرين الأول	معلم	٧	١٠	٢	١	٢	٣
	تلميذ	١٨٢	٤٩	٥٠	٣٤	٣٦	٥١
تشرين الثاني	معلم	٧	١٠	–	١	٢	٤
	تلميذ	١٣٦	٤٤	–	٣٤	٣٧	٧٤
كانون الأول	معلم	٨	١٠	–	١	٢	٣
	تلميذ	١٨١	٤١	–	٣٤	٣٦	٤٣

بعد فرض الانتداب البريطاني على العراق في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ ، أعاد الميجر بومان تنظيم المناطق التعليمية في العراق ، إذ قسم العراق إلى خمس مناطق تعليمية ، كان لواء كركوك ضمن المنطقة الثالثة التي كانت تشمل أيضاً كلاً من اربيل والسليمانية ووضعت المنطقة تحت إدارة الكابتن فارل[64] . ومن الجدير بالذكر ، أن الإدارة البريطانية لم تساهم في رفع مستوى التعليم في البلاد ، فقد شهد التعليم تدنياً ملحوظاً ، لأن جل ما فعلته الإدارة البريطانية إعادة فتح بعض المدارس ، وتأسيس عدد آخر في المدن والقصبات الكبيرة ، ويرى البعض إن الانكليز قد تعمدّوا في ذلك بحجة إن زيادة عدد المتعلمين يشكل خطراً على وجودهم في العراق ، وأنهم (أي الانكليز) يرفضون دعوات المسؤولين بزيادة ميزانية المعارف وفتح المدارس[65] ، لكن الانكليز عادوا وغيّروا سياستهم نتيجة للأحداث السياسية والضرورات الاقتصادية . ففي صيف وخريف سنة ١٩٢٠ قام ناظر المعارف العمومية بتخفيض عدد الموظفين البريطانيين العاملين في دوائر المعارف ، وتم إلغاء عدد من مناصب الموظفين البريطانيين ومن بينها مدير مدرسة الصناعة في كركوك[66] .

انشغلت الإدارة البريطانية خلال سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠ بإرساء الاستقرار في المناطق التي دخلت حديثاً تحت سيطرتها ، لاسيما في ولاية الموصل ، فضلاً عن أن قيام ثورة العشرين في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ وانتشارها في معظم أنحاء البلاد ، أدى ذلك إلى انشغال الانكليز في العمل على احتواء الثورة ، وكذلك تعطيل المدارس في المناطق التي تأثرت بالثورة، وعزوف الأهالي عن إرسال أبنائهم

إلى المدارس ، إلى جانب عدم انتظام المعلمين في الدوام، كلها كانت أسبابا في عدم اخذ التعليم مكانة مهمة ضمن السياسة البريطانية في العراق، وبعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ ، تشكلت وزارة المعارف والصحة العمومية ، ويجدر الذكر أن سلطات الانتداب البريطاني حرصت على إن يكون إلى جانب كل وزير عراقي مستشار بريطاني ، وأصبح جيروم فارل مستشاراً لوزارة المعارف للفترة ١٩٢٠-١٩٢٢[67] .

كان الكابتن فارل يؤكد على حصر إدارة التعليم بيد الموظفين البريطانيين ، وفعلاً فقد كان على رأس ادارة المعارف في العراق في سنة ١٩٢١ (١٥) انكليزياً و(٤) هنود[68] ، وقد تم تعين عدد من البريطانيين وعدد من الشخصيات الموالية لهم في المؤسسات التعليمية في كركوك ، بدءً بتعيين ضابط لمنطقة معارف كركوك التي كانت تشمل اربيل والسليمانية وتعرف المنطقة بالمنطقة الشرقية ، وتم تعيين مفتش بريطاني للألعاب الرياضية واللغة الانكليزية في كركوك ، وعين شخص كردي من أصل إيراني مفتشاً لمدارس كركوك، وشخص آخر من أصل سوري معاوناً لمدير مدرسة صناعة كركوك[69] ، والسيرجنت ترنفيل مديراً لها . وباشر الأخير عمله في شباط سنة ١٩٢١ ، والجدير بالذكر ، أن المدرسة أعيد فتحها في نهاية سنة ١٩٢٠ بعد أن أغلقت في وقت سابق[70] .

كان في كركوك ثمان مدارس أهلية إلى جانب المدارس الحكومية ، أربع منها ثانوية ، كان فيها (٥٧٦) طالباً و (٤٨) مدرساً[71] ، وأغلب هذه المدارس كانت للطوائف غير المسلمة ، لاسيما مدارس البنات ، بسبب امتناع أولياء الأمور من إرسال بناتهم إلى المدارس، وقد زاد الفجوة بين حجم المدارس الأهلية بين الطوائف المختلفة أيضاً الدعم البريطاني للطائفة المسيحية[72] . في حين كان في سنة ١٩٢٠ هناك أربع مدارس ابتدائية ، كان يدرس فيها (٣٠٠) تلميذاً وفيها (١٣) معلماً[73] ، ويتبين إن عدد المدارس الأهلية تعادل نصف عدد المدارس الحكومية وكان عدد التلاميذ فيها كبيراً جداً ، مما يدل على أن الإقبال على هذه المدارس كان كبيراً ، وأدت دوراً مهما في رفد كركوك بالمثقفين بوجه خاص والعراق بوجه عام. وهذا يؤكد بان شرائح كبيرة من المجتمع محرومون من حق التعليم الحكومي لقلة المدارس والمعلمين وعدم تمكن الأهالي من إرسال أبنائهم إلى المدارس التي كان من المفترض توسيع قاعدة التعليم عن طريق زيادة أعداد المدارس الابتدائية الرسمية والمعلمين . وحسب إحصاء العام الدراسي ١٩٢٠-١٩٢١ كان في العراق (٨٤) مدرسة[74]، منها أربع مدارس في كركوك ، أي ما يعادل ٤,٧٦% ، وهذه النسبة لم تكن تنسجم مع عدد سكان لواء كركوك ، إذ أشار الإحصاء الأول الذي أجرته سلطات الاحتلال البريطاني خلال سنتي ١٩١٨ و١٩١٩ بان سكان كركوك حوالي (١٠٦) آلاف نسمة[75] ، وكان اللواء يعد من الألوية الكبيرة في العراق وذات كثافة سكانية عالية مقارنة بالألوية الأخرى ، وعموماً فان حجم المبالغ التي كانت مخصصة للتعليم في العراق لم تكن متناسبة أبداً مع واقع التعليم في البلاد، إذ لم تتجاوز نسبتها ٢,٣% من ميزانية العراق لسنة ١٩٢٠-١٩٢١[76] ، في حين كانت الأمية تنتشر في عموم البلاد ، وكان التعليم بحاجة إلى ميزانية كبيرة لتحسين واقع التعليم في

البلاد وعن طريق بناء المدارس وزيادة أعداد المعلمين لأن التعليم يعد من المقومات الأساسية للنهوض بواقع الأمم .

إنَّ الانكليز لم يقدموا الكثير من اجل توسيع جغرافية التعليم في البلاد خلال إدارتهم المباشرة ، إلا أنهم استطاعوا وضع بعض اللمسات الايجابية على هذا الجانب، منها تنظيم شؤون المعارف ، ووضع أسسها وأساليبها على وجه لم تعهده البلاد من قبل، وفتح عدد من المدارس الرسمية والمحافظة على مستويات التعليم عن طريق رفع المستوى العلمي[77]، ويبدو إن من اجل أعمال الانكليز في مجال التعليم خلال فترة الاحتلال هو اعتماد نظام الامتحانات العامة (البكالوريا) في العراق في سنة ١٩١٩ ، وكانت تُجرى في ثلاثة مراكز امتحانية في كل من بغداد والموصل والبصرة[78] ، وقد تم تطبيق هذا النظام في كركوك في السنة نفسها ، إذ جرت الامتحانات وفق النظام الجديد للمدارس الابتدائية[79] .

التعليم في كركوك في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٣٢

بدأ التعليم يشهد تغيراً واضحاً في أوضاعه العامة منذ بداية الحكم الوطني ، لاسيما إقبال الأهالي على المؤسسات التعليمية لتسجيل أبنائهم فيها ، فقد زاد عدد التلاميذ بنسب واضحة ، وكذلك زاد عدد المعلمين والمدرسين والبنايات المدرسية ، فقد بلغ مجموع المدارس في العراق للعام الدراسي ١٩٢٠-١٩٢١ (٨٤) مدرسة ابتدائية وفيها (٦٧٤٣) تلميذاً ، وبلغ تعداد المدارس في العام الدراسي ١٩٢١-١٩٢٢ (١٥١) مدرسة وفيها (١٥٢٧٥) تلميذاً وتلميذة[80] ، أي حققت زيادة بنسبة ٤٤,١٤% ، ويعد ذلك نقلة كبيرة في مجال التعليم على الرغم من السلبيات التي رافقت تلك الزيادة . أما بشأن المدارس المتوسطة والثانوية فهي لم تشهد تحولاً كبيراً ، إذ كان في العراق خلال العام الدراسي ١٩٢٠-١٩٢١ ثلاث مدارس ثانوية فيها (١١٠) طلاب ويُدرس فيها (٣٤) مدرساً ، وقد زاد عدد المدارس بواقع مدرسة واحدة فقط وثلاثة مدرسين ، لكن أعداد الطلبة زادت بشكل كبير ، إذ وصل إلى (٢٢٩) طالباً، أي زيادة نسبتها ٢٠٨% [81] ، ويتبين إن الزيادة الهائلة في عدد المدارس الابتدائية في العراق يعود إلى إدراج عدد من مدارس الطوائف الدينية ضمن المدارس الرسمية الحكومية ، بعد أن عقدت إدارة المعارف اتفاقاً مع رؤساء الطوائف الدينية غير المسلمة بهذا الشأن وفق بعض الشروط . وكانت هناك مدرستين في لواء كركوك تعود واحدة منها للطائفة المسيحية والأخرى للطائفة اليهودية تم إدراجهما ضمن المدارس الحكومية[82] ، وكان تعليم الإناث يكاد يقتصر على الطوائف غير المسلمة ، بسبب عزوف المسلمين عن إرسال بناتهم إلى المدارس، فقد كان في العراق خلال العام الدراسي ١٩٢١-١٩٢٢ (٢٧) مدرسة ابتدائية (٢٠) منها كانت في لواء الموصل من بينها (١٩) مدرسة للطائفة المسيحية ، ومدرستين في كركوك واحدة للمسيحيات والأخرى للمسلمات، وبلغ عدد التلميذات فيهما (٨٢) تلميذة ، ولم تكن هناك أية مدارس للطوائف غير المسلمة في الألوية التي نسبتهم قليلة فيها مثل العمارة وديالى والدليم والمنتفك والحلة والكوت[83] . ومن الملفت للنظر إن الزيادة التي حصلت في عدد المدارس في عموم العراق كان نتيجة لإدراج مدارس الطوائف غير المسلمة ضمن المدارس الرسمية ، فان المدارس

التي تم افتتاحها بلغ فقط (٢٠) مدرسة ، في حين كانت المدارس الأخرى موجودة قبل قيام الدولة العراقية ، وكان التوزيع الجغرافي للمدارس الابتدائية في العراق يظهر تبايناً كبيراً ، إذ كانت في الموصل وحدها (٦٣) مدرسة وبغداد (١٨) مدرسة[84] ، وكركوك (١١) مدرسة ، أي ما يعادل نسبتها ٧,٢% من مجموع المدارس في العراق وفيها (٨٧١) تلميذاً[85] ، في حين يأتي لواء البصرة في المرتبة الرابعة وديالى في المرتبة الخامسة[86] .

لقد رافق النمو التدريجي لأعداد الطلبة والمدارس في العراق ، تطور ملحوظ في المناهج الدراسية أيضاً ، كما أخذت اللغة العربية تحل محل اللغة التركية في التدريس ، وأصبحت اللغة الانكليزية من اللغات الأجنبية الأساسية التي تدرس في المدارس ، ومع ذلك لم تخلو المرحلة الأولى من حياة التعليم في العهد الملكي من مشكلات بسبب تلك التغييرات التي طرأت على التعليم ومناهجه ، ويتبين إن مسألة اللغة هي من أهم المشاكل التي واجهت التعليم في العراق ولاسيما في لواء كركوك ، فضلاً عن عدم تلاؤم الأبنية في المؤسسات التعليمية مع الزيادة الحاصلة في أعداد الطلبة ، وكذلك النقص الكبير في أعداد المعلمين والمدرسين .

السياسة التعليمية للدولة وأثرها على التعليم في كركوك

وقفت جملة من المشاكل أمام تطور التعليم في عهد الانتداب ، يتعلق بعضها بسياسة الدولة وبعضها الآخر بالموروث الاجتماعي للمجتمع العراقي ، ففي الجانب الرسمي كانت المعوقات التي تقف بوجه تطور التعليم على الرغم من المحاولات الجادة من أجل تجاوزها تتركز في المسائل التالية :

١- ميزانية التعليم .
٢- المناهج الدراسية .
٣- لغة التدريس .
٤- البنايات المدرسية .
٥- الأجور الدراسية .
٦- قلة المعلمين والمدرسين .

لم تكن المبالغ المخصصة لميزانية المعارف ضمن ميزانية الدولة العراقية خلال السنوات ١٩٢١-١٩٣٢ ، تلبي رغبات المجتمع العراقي الذي كان بأمس الحاجة إلى إيلاء هذا القطاع الحيوي اهتماما خاصا ، لما له من أهمية في تطور ورقي البلاد، لاسيما وأنَّ الأمية كانت متجذرة في المجتمع ، ويبدو إن قطاع مهم من المجتمع كان في طور النسيان وهو الريف الذي نادراً ما قد وصلت إليه المؤسسات التعليمية الرسمية ، وقد تراوح حجم المبالغ المخصصة لميزانية المعارف بين (١٤٥٢٠٠) دينار في سنة ١٩٢١ ، و (٢٨٨٨٧٢٥) ديناراً في سنة ١٩٣٢ ، أي ما يعادل ٣,٣% و٧,٩٩% [87] ، ولم يكن ذلك يتناسب مع واقع التعليم في العراق ، إذ كانت البلاد بحاجة إلى بناء مدارس في عموم الألوية ، فضلاً

عن إرسال بعثات دراسية إلى الخارج لغرض إعداد هيئات تدريسية قادرة على تلبية حاجة المدارس للمعلمين والمدرسين ، إلى جانب استقدام الحكومة العراقية لعشرات المدرسين العرب لسد النقص ، وكلفت ميزانية المعارف مبالغ مالية كبيرة.

ومن الملاحظ إن الميزانيات المخصصة لكل لواء تختلف من لواء إلى آخر ، من حيث حجمها وقنوات صرفها . فقد كانت ميزانية التعليم تقسم بنسب مختلفة على الألوية ، وهي لا تتعدى عن كونها اجتهادات أو سياسات مقصودة . ففي العام الدراسي ١٩٢٦-١٩٢٧ ، تم تخصيص (١٨٤١٦٣) ديناراً للتعليم ، أي ما يعادل نسبة ٤,٤% من الميزانية العامة[88] ، ولم يخصص من تلك الميزانية سوى ٩% للتعليم في لواء كركوك[89] .

حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة خلال الفترة المذكورة وضع آليات وبرامج من شأنها رفع مستوى التعليم في البلاد ، إذ تبنت عدة لوائح قانونية خاصة بالتعليم منها خاصة بإدارة المعارف العامة وأخرى خاصة بالأجور الدراسية . فقد أصدرت الحكومة العراقية قانون مجالس المعارف في الألوية في ٦ حزيران ١٩٢٢ ، وقد أكد القانون على إن اجتماعات مجلس المعارف في اللواء يجب إن تكون برئاسة متصرف اللواء ، وعلى أن يضم المجلس أعضاء من إدارة مجلس اللواء والمجلس البلدي ومفتش المعارف ومدير المعارف ومدير المدرسة الثانوية وممثل عن المدارس الابتدائية وممثل عن المدارس الأهلية[90]. ويظهر إن المشاكل التي كان يعاني منها العراق في منتصف العشرينات من القرن المنصرم، أدت بالوزارات العراقية إلى إلغاء بعض الوظائف والمؤسسات الإدارية وإلحاقها بالمؤسسات الأخرى ، للتخفيف عن كاهل الميزانية العامة للدولة ، وكانت مديرية معارف منطقة كركوك من بين تلك المؤسسات التي تم إلغائها ، وأُلحقت بمعارف المنطقة الشمالية التي كان مركزها مدينة الموصل ، إذ يذكر طالب مشتاق في مذكراته انه صدر أمر تعيينه مديراً لمعارف منطقة كركوك وباشر عمله بتاريخ ١ أيلول ١٩٢٥ ، إلا إن المديرية أُلغيت بسبب اشتداد الأزمة الاقتصادية "فانفصلت عن عملي وعدت إلى بغداد بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥"[91] .

أصبحت البلاد مقسمة إلى ثلاث مناطق للمعارف من جديد ، وأصبح لواء كركوك ضمن المنطقة الشمالية التي تضم فضلاً عن الموصل (المركز) وكركوك كل من اربيل والسليمانية[92] ، وأصبح في كل مركز للواء مجلس للمعارف وليست مديرية ، ولغرض نشر التعليم في المناطق المختلفة من البلاد ، رأى المفتش العام في وزارة المعارف تشكيل مجالس للمعارف في الاقضية ، وقدم بذلك اقتراحاً في سنة ١٩٢٦ إلى وزير المعارف عبد الحسين الجلبي[93] ، إلا إن هذا الاقتراح لم يقبل في حينه ، لكنه كان مقدمة لإعداد مشروع قانون جديد لمجالس المعارف ، فقد تبنت حكومة جعفر العسكري الثانية (١٩٢٦/١١/٢١- ١٩٢٨/١/١٤) لائحة قانون تأليف المعارف في الألوية في ٩ نيسان ١٩٢٧ ، وقد تم بموجب هذه اللائحة إلغاء قوانين المعارف السابقة ، وأكد القانون الجديد على تشكيل مجالس للمعارف في مراكز الألوية والاقضية ، وذلك لاتخاذ الوسائل اللازمة لتعميم التعليم في أرجاء البلاد المختلفة

ومتابعة سيره وتقديم المقترحات التي من شأنها رفع مستواه في البلاد. وكانت خاتمة القوانين الخاصة بالمعارف في عهد الانتداب مشروع القانون الذي قدمه وزير المعارف توفيق السويدي في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٨ إلى حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة (١٩٢٨/١/١٤-١٩٢٩/٤/٢٨) وكان يتضمن (٣٩) مادة ومقسمة إلى ثمانية فصول ، وقد تناول القانون عدة مسائل أهمها تحديد سنوات الدراسة في المدارس المتوسطة والثانوية والمواد العلمية والأدبية ، وقد وافق مجلس الوزراء على القانون في كانون الثاني ١٩٢٩ ، وأحيل إلى مجلس النواب الذي صادق عليه بدوره بتاريخ ٤ نيسان من السنة نفسها ، بعد أن حذف منه المادة (٣٦) لوجود قانون خاص بمجالس المعارف في الألوية لسنة ١٩٢٧، وعرف بقانون المعارف العامة رقم (٢٨) لسنة ١٩٢٩[94] ، وفي سنة ١٩٣٠ ، أصدرت وزارة المعارف نظاماً خاصاً بالمدارس الابتدائية في العراق ، تناول جميع التفاصيل المتعلقة بالمدارس الابتدائية ، بما في ذلك تلك المسائل المتعلقة بلغة التدريس والمناهج الدراسية والأجور المدرسية ، وآلية الدوام في المدارس وأوقاتها والعطل الرسمية وآلية الامتحانات وغيرها ، وعرف النظام بنظام المدارس الابتدائية الأميرية رقم (١٩) لسنة ١٩٣٠[95] .

ومن المشاكل الأخرى التي حالت دون انتشار التعليم في البلاد ، هي الأجور الدراسية، إذ لم يكن بإمكان أولياء الأمور من إرسال أبنائهم إلى المدارس ، ولاسيما الفقراء منهم ، مما حدا بالحكومات العراقية ومنذ وقت مبكر العمل من اجل معالجة تلك المشكلة ، لكن الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها البلاد حالت دون معالجة المشكلة بصورة جذرية . لذا بدأت تلك الحكومات بمعالجة المشكلة بشكل تدريجي عن طريق إلغاء الأجور الدراسية عن بعض الصفوف والمراحل الدراسية . فقد قررت حكومة عبد المحسن السعدون الأولى (١٩٢٢/١١/١٨-١٩٢٣/١١/١٢) في ١١ كانون الأول إعفاء المدارس الأولية في السنين الأربعة الأولى من الأجور الدراسية ، واستيفاء (١٥) روبية في السنة من كل تلميذ في الصفين الخامس والسادس الابتدائي ، وفي ٢٣ تشرين الأول ، وافقت الحكومة نفسها على طلب وزارة المعارف على جعل نسبة الطلبة المشمولين بالإعفاء من الأجور ٢٥% في المدارس الابتدائية[96] ، وعادت وزارة المعارف وقدمت مقترحاً إلى حكومة ياسين الهاشمي الأولى (١٩٢٤/٨/٢-١٩٢٥/٦/٢١) في ٢٨ شباط ١٩٢٥ ، طالبت فيه إلغاء الأجور المدرسية في المدارس الابتدائية مؤكدة على أن "الاستمرار على تقاضي ٧٥% من الأجور المدرسية من اكبر موانع انتشار التعليم في هذه البلاد لاسيما بين أولاد الفقراء"[97] ، لكن الحكومة وافقت على استثناء ٥٠% من التلاميذ فقط ، وتم زيادة نسبة طلبة المستثنين في المدارس الثانوية من ٢٥% إلى ٣٥% ، وعادت وزارة المعارف مرة أخرى لتطالب الحكومة في ٢٨ كانون الأول ١٩٢٦ على إعفاء المدارس الابتدائية بشكل كامل من الأجور المدرسية ، فوافق مجلس الوزراء على ذلك في مطلع سنة ١٩٢٧ على أن ينفذ ذلك مع بداية العام الدراسي ١٩٢٧-١٩٢٨ ، فأصبح التعليم الابتدائي بذلك في العراق مجانياً[98] .

كانت بنايات المدارس واحدة من العراقيل الأخرى التي واجهت الحركة العلمية في العراق بشكل عام ، ولواء كركوك بوجه خاص ، ومع أن عدد الطلبة والمدارس كان في ازدياد ، إلا أن ذلك لم يأتِ ضمن خطة شاملة ومدروسة ، بل كان توسعاً مرتجلاً نتيجة لضغط الأهالي واستجابةً لمتطلبات المرحلة وجزءاً من الدعاية للنظام ، فقد كانت البلاد بحاجة إلى الأبنية المدرسية الملائمة للتدريس ، فضلاً عن جهاز رقابي ووسائل التعليم والمعلمين المدربين ومناهج علمية تقود البلاد إلى التطور ، فقد كانت البنايات المشغولة للتعليم ، لم تكن معدة لهذا الغرض ، بل أن اغلبها كانت عبارة عن بيوت، فقد كان في العراق في العام الدراسي ١٩٢٢-١٩٢٣ (١٧٣) مدرسة ابتدائية[99] ، منها (٥٤) عبارة عن دور مستأجرة ، (٣٧) موجودة في الكنائس ، (٧٨) في بنايات خاصة ، ويبدو أن المدارس الخمس الأخرى هي عبارة عن مدارس داخلية خاصة ، كما الحال بالنسبة إلى المدرسة العلمية في كركوك .

حاولت الحكومات العراقية استدراك النقص الحاصل في عدد البنايات المدرسية وحاجة بعضها الماسة إلى الإصلاح والترميم بالشكل الذي يتواكب مع النمو الحاصل في أعداد الطلبة، لذا قررت الحكومة العراقية فتح (٣١) مدرسة في عموم العراق خلال العام الدراسي ١٩٢٣-١٩٢٤ ، خمسة منها في لواء كركوك[100]، ومن الجدير بالذكر ، إن الحكومة لم تكن وحدها من تكفلت ببناء تلك المدارس ، أو إيجاد البنايات الخاصة لافتتاحها ، بل أن الأهالي لهم الدور الأكبر في ذلك ، كما الحال بالنسبة إلى المدارس التي قررت الحكومة بنائها في قره حسن وبسطاملي والمرادية وباداوا في اللواء ، بالاعتماد على تبرعات سكان المنطقة[101]، وكذلك فان الحكومة اعتمدت على إعانات السكان في توسيع المدرسة الابتدائية في داقوق[102].

إن السياسة التي اعتمدتها الحكومات العراقية المتعاقبة خلال عهد الانتداب، وخاصة ما يتعلق بتأجير الدور للمدارس ، والتوزيع غير المدروس ، كانت مثار جدل في مجلس النواب العراقي ، فقد اقترح عدد من النواب في المجلس في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٥ ، بناء المدارس بدلاً من تأجير البنايات غير الملائمة ، بحجة أن ذلك تكلف الدولة أموالاً طائلة ، في حين أنها تستطيع أن تبني تلك المدارس بالمبالغ التي تدفعها الدولة لأصحابها خلال ثلاث سنوات فقط، كما طالبوا في الاقتراح نفسه زيادة المبالغ المخصصة لبناء المدارس نظراً لزيادة أعداد المقبلين على الدراسة ، إلا أن الحكومة أكدت أنها غير قادرة على تنفيذ مثل هذا الطلب[103].

وفي السنوات الأخيرة من عمر الانتداب البريطاني في العراق ، خصصت الحكومة العراقية مبالغ مالية للواء كركوك بالتعاون مع سكان اللواء لبناء عدد من المدارس وترميم وصيانة عدد آخر ، فقد تم بناء مدرسة ابتدائية في طوزخورماتو في سنة ١٩٣٠ ، وأقامت بلدية التون كوبري في السنة نفسها بناية خاصة لمدرسة البلدة ، كما أجرت السلطات المحلية في كركوك عمليات صيانة لبعض المدارس ، منها مدرسة آوجي للبنات ومدرسة قورية للبنات ومتوسطة كركوك والمدرسة الابتدائية في كفري ، وفي العام

الدراسي ١٩٣١–١٩٣٢ ، لم تقم السلطات الحكومية بإنشاء أية مدرسة في اللواء ، إلا أنها قامت ببعض التعمير في خمس مدارس في أنحاء مختلفة من اللواء[104] .

لم تكن الإجراءات الحكومية لاسيما المتعلقة بالأبنية المدرسية ، تلبي طموحات وحاجات أبناء لواء كركوك ، الذي يعد من الألوية المهمة والكبيرة في العراق ، فقد كان اللواء ذات كثافة سكانية عالية بالمقارنة مع بعض الألوية الأخرى ، إذ كان هناك خللاً واضحاً في هذا المجال ، كان في كركوك خلال العام الدراسي ١٩٢٤–١٩٢٥ (١٧) مدرسة ابتدائية للبنين والبنات وفيها (٤٤) معلماً ومعلمة ، وعدد تلاميذها (٩٩٧) تلميذاً وتلميذةً ، في حين أن عدد سكان اللواء كان يقدر بـ (١٥٨) ألف نسمة ، هذا يعني أن لكل عشرة الآف نسمة (٦٣) تلميذاً فقط ، ومدرسة واحدة لكل (٩٢٩٥) نسمة[105] ، ومن جهة أخرى فان معدل التلاميذ الموجودين في كل مدرسة كان حوالي (٥٩) تلميذاً ، وهذا العدد ليس كبيراً ، ويدل على عدم وجود إقبال كبير على الدراسة . إلا أننا نعتقد أنَّ ذلك يعود إلى أسباب أخرى أهم ، تمثلت في سوء التوزيع الجغرافي للمدارس في اللواء ، إذ أن معظم المدارس تركزت في مدينة كركوك ، والقصبات الكبيرة التي كانت مراكز للاقضية ، فضلاً عن الأسباب الاجتماعية الأخرى التي ذكرناها فيما سبق في ثنايا هذا البحث ، كعدم إرسال الإناث إلى المدارس ليس من قبل أولياء الأمور فحسب ، بل الحكومات العراقية والانكليز أيضاً ، فان الانكليز مثلاً لم يولوا تعليم الإناث أهمية كبيرة ، ويعلل الدكتور طارق الحمداني ذلك بان "الانكليز أولاً ليسوا محتاجين إلى استخدام الإناث في دوائر الحكومة . وثانياً لعدم وجود عدد كافٍ من المعلمات. وثالثاً ، لأن الناس كانوا متعصبين غير راغبين في إرسال بناتهم إلى المدارس"[106] ، ففي كركوك كان عدد الإناث في المدارس الابتدائية (١٠٢) تلميذة ، في حين كان عدد التلاميذ (٨٩٦) تلميذاً خلال العام الدراسي ١٩٢٤–١٩٢٥[107] ، أي أن نسبة الإناث في المدارس الابتدائية في كركوك لم تكن تتجاوز (١١,٣٨%) من مجموع التلاميذ في كركوك وهي نسبة قليلة جداً لعنصر يمثل نصف المجتمع أو ربما أكثر .

بعد انقضاء العهد العثماني في العراق في أعقاب الاحتلال البريطاني ، ومن ثم قيام الدولة العراقية ، عملت بريطانيا وكذلك الحكومات الوطنية على تغيير لغة التعليم في العراق، فقد كانت لغة التدريس في العهد العثماني هي اللغة التركية ، وبدأت اللغة العربية تحل محل اللغة التركية بعد خروج العثمانيين ، وانتهاء دورهم ، لتضاف مشكلة جديدة إلى المشاكل التي كان التعليم يعاني منها وخاصة في الألوية الشمالية من البلاد فالمناهج الدراسية ولغة التدريس ونظام الامتحانات كلها كانت جديدة على التلميذ ، على الرغم من أن السياسة التعليمية للدولة راعت بعض الشيء هذه المسألة ، ولاسيما في المناطق التي تتميز بتنوع قومي. والحال تنطبق تماماً على مديرية معارف منطقة كركوك . فقد أكدت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ على تنظيم القانون الأساسي (الدستور) يراعى فيه رغبات ومصالح جميع السكان في البلاد ، وأكدت المادة على "ألا يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية أو دين أو لغة ، ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران ، أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها، لتعليم

أعضائها بلغاتها الخاصة على أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق"[108] .

وبعد صدور نظام المدارس الابتدائية مع بداية عهد الانتداب ، تم إضافة مادة خاصة بلغة التدريس ، جعلت اللغة العربية اللغة الأساسية في التدريس في المدارس الرسمية ، واللغة الكردية والتركية في المناطق التي فيها أكثرية من تلك القوميتين ، ومع ذلك فان اللغة العربية أصبحت لغة التدريس في الصفين الخامس والسادس الابتدائي في جميع مناطق العراق دون استثناء[109]. والجدير بالقول هنا أن السلطات البريطانية عندما بدأت باعتماد اللغة العربية بدلاً عن اللغة التركية بصورة تدريجية ، أدى ذلك الإجراء إلى تسريح عدد من المعلمين القدامى لعدم تمكنهم من التدريس باللغة العربية ، وأثر هذا الأمر على التعليم الذي زاد من معاناة المؤسسات العلمية التي كانت تعاني أساساً من نقصٍ كبير في عدد المعلمين ، كما أن التلاميذ عانوا الشيء نفسه ، ولاسيما بعد تعميم الامتحانات العامة (البكالوريا) على مدارس العراق كافة[110].

لم يتأثر التعليم في كركوك في ظل الإدارة البريطانية المباشرة ، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة اللغة إلا أن الحال اختلفت في ظل الدولة العراقية ، وذلك يعود إلى أن كركوك دخلت تحت السيطرة البريطانية في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى ، كما أن غالبية أبناء كركوك كانوا من غير العرب ، لذا استمر التعليم باللغة التركية في اغلب مدارس اللواء ، إلا أن الأمر تغير بعد اعتماد نظام اللغات المحلية والامتحانات العامة ، لقد واجه التلاميذ صعوبات كثيرة أثرت فيهم على جانبين مهمين :

الأول : وجود أكثر من قومية في لواء كركوك ، وبالتالي فان الدولة في حاجة إلى توفير عدد غير قليل من المعلمين من القوميات المختلفة لتعليم أبناء اللواء بلغتهم الأم . وكان ذلك متعذراً لان المؤسسات التعليمية تعاني أصلا نقصاً كبيراً في عدد المعلمين ، وإنَّ عدداً كبيراً منهم قد سرحوا من وظيفتهم بسبب الأنظمة الجديدة ، فضلاً عن أن اللغة الكردية أصبحت لأول مرة لغة رسمية بحسب الأنظمة العراقية تُعتمد في التعليم في المناطق التي فيها غالبية كردية ، وهذا يتطلب البدء في إعداد المعلمين وتدريبهم ليدخلوا سلك الخدمة في المدارس الكردية .

الثاني : اعتماد نظام الامتحانات العامة (البكالوريا) ، إذ كانت الامتحانات تجرى باللغة العربية حصراً الأمر الذي شكل عقبة كبيرة أمام الطلبة من غير العرب ، فضلاً عن أن الدولة جعلت الدراسة في السنة الخامسة والسادسة من الدراسة الابتدائية باللغة العربية ، فانتقال الطفل من الدراسة بلغة الأم خلال السنوات الأربعة الأولى في المرحلة الابتدائية إلى الدراسة في السنتين الأخيرتين إلى لغة أخرى يؤثر على التلميذ من الناحية العلمية[111] .

يذكر ساطع الحصري بان عصبة الأمم أكدت على الضمانات الواجبة توفيرها من قبل الدولة العراقية الخاصة بالتدريس بالنسبة لغير العرب في القسم الخاص بالحريات ، فقد أكدت العصبة على أن "توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الاقضية التي يسود فيها العنصر الكردي في

ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية . أما في قضائي كفري وكركوك من لواء كركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية . أما الكردية وأما التركية"[112]. ومن المفيد قوله أن الحكومة العراقية هي التي تحدد لغة التدريس في المناطق المختلفة بحسب المادة السادسة من نظام المدارس الأميرية لسنة ١٩٣٠ ، إذ ورد فيها "اللغة العربية هي لغة التدريس في جميع المدارس الأميرية أما الأماكن التي لغتها المحلية غير عربية فتقرر لغة التدريس في مدارسها بقرار من مجلس الوزراء"[113] .

لم تراعِ الحكومات العراقية بشكل كامل الضمانات الدولية التي أكدت عليها العصبة، فيما يخص حقوق المواطنين بالتعليم بلغة الأم ، إذ أن السياسة التعليمية للدولة العراقية لم تكن تتوافق مع مصلحة القوميات من الناحية العلمية . ففي لواء كركوك لم تعمل الحكومات العراقية على فتح مدارس يكون التدريس فيها باللغة الكردية ، وكانت تلك السياسة تتماشى تماماً مع السياسة البريطانية، سيما أن الانكليز كان لهم القول الفصل في سياسة العراق في مجال التعليم في عشرينات القرن الماضي ، وقد برر الانكليز ذلك بوجود نظام تعليمي عثماني جاهز من الضروري الإبقاء عليه لحين تنظيم التعليم في البلاد بشكل عام ، فضلاً عن قلة المعلمين المدربين الذين يجيدون التدريس باللغة الكردية في كركوك ، كما أن ترجمة المناهج الدراسية إلى اللغة الكردية وطبعها تحتاج إلى المال والوقت[114] .

لقد استمر التدريس في معظم مدارس كركوك باللغة التركية ، إلى جانب وجود عدد من المدارس كان التدريس فيها باللغة العربية ، ومهما يكن من أمر ، فان الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا وكذلك الحكومات العراقية في مجال التعليم ، وبشكل خاص في لواء كركوك لم يخدم مسألة التعليم في اللواء ، لأن التلاميذ باتوا يواجهون مشكلة اكبر بكثير من السابق، ومنها ما يتعلق بنظام الامتحانات العامة . فقد كان على التلاميذ والطلبة في الصفوف المنتهية في المدارس الابتدائية ، وكذلك في المدارس الثانوية في لواء كركوك أن يشاركوا في الامتحانات العامة التي كانت تُجرى باللغة العربية ، إذ أن أبناء اللواء من التلاميذ والطلبة غير ملمين باللغة العربية ، فهم ليسوا من العرب من جانب ، ومن جانب آخر أنهم درسوا باللغة التركية في اغلب المراحل الدراسية ، وقد أعلنوا عن قلقهم إزاء ذلك ، وقد أشار مدير المدرسة الثانوية في كركوك في تقرير رفعه إلى مدير معارف المنطقة الشمالية في ١٠ آب ١٩٢٧ ، مبيناً فيه أسباب فشل تلاميذ وطلبة مدارس كركوك في الامتحانات العامة ومعللاً ذلك إلى لغة التدريس وليس إلى مستواهم العلمي ، مقترحاً في الوقت نفسه جعل لغة التدريس العربية لضمان مستقبل الطلبة[115]. ويظهر أن الطلبة الكرد في اللواء كانت معاناتهم اكبر بكثير من أبناء القوميات الأخرى ، فقد كتب احد التربويين في كركوك تقريراً أرسله إلى مجلة (زاري كرمانجي) في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٩ معبراً عن حالة الطالب الكردي في مدارس كركوك "أن الطلبة الكرد في كركوك يعانون من التخبط ، إذ يجبرون منذ دخولهم المدرسة وخلال السنوات الأربع الأولى على الدراسة باللغة التركية ، وبعد (ثلاث أربع) سنوات وبعد أن يحصلوا على شيء بسيط من المعرفة باللغة الجديدة ، يذهبون إلى

بغداد ويدخلون امتحاناً صعباً لا يأخذ بنظر الاعتبار حالتهم ليفشلوا في الامتحان ، أو يطردوا بعد ذلك من الدراسة" . ويشير صاحب التقرير أن جميع الطلبة الكرد الذين ذهبوا من كركوك إلى بغداد عادوا بخفي حنين خلال العامين الماضين ، العامين الدراسيين ١٩٢٧-١٩٢٨ و١٩٢٨-١٩٢٩ ، ويضيف صاحب التقرير أيضاً بان المدرسة الكردية الوحيدة التي افتتحت في مدينة كركوك سنة ١٩٢٧، والمقصود مدرسة تكية ، تم إغلاقها دون الإشارة إلى أسباب ذلك ، ولم يتم إعادة افتتاحها على الرغم من المحاولات الجادة لافتتاحها[116] ، ومما يمكن القول هنا إنَّ المدرسة لم تغلق بسبب قلة التلاميذ ولا بسبب المعلمين ، بل كان ذلك يعود في اعتقادنا إلى سياسة الحكومة . ومع ذلك فإن بعض المصادر تشير إلى وجود ثلاث مدارس كردية في لواء كركوك مع نهاية عهد الانتداب من مجموع (٢٤) مدرسة[117] ، إن المدارس الثلاثة كانت تقع خارج مدينة كركوك ، ومما يرجح صحة المعلومة ، انه من غير المعقول عدم وجود مدارس كردية في أقضية كركوك ، لاسيما قضائي جمجمال وكيل ، وسكانهما من الكرد ، إذ لم يرد أي ذكر للمدارس الرسمية العربية أم التركية فيهما[118] .

يتبين مما تقدم أنَّ التعليم في لواء كركوك سواء أكان باللغة التركية أم باللغة الكردية أم باللغة العربية ، كان يواجه مشكلة أساسية وهي لغة التعليم ، وهذه المشكلة لم تكن موجودة في لواء كركوك فحسب ، بل في جميع المدارس التي تكون الدراسة فيها بلغة الأم في المناطق غير العربية في عموم العراق ، إذ كانت الدراسة بلغة الأم لابد أن تستكمل في المراحل الدراسية اللاحقة ، في المراحل المتوسطة والإعدادية والجامعة ، كي يتسنى للطالب إكمال مشواره الدراسي داخل البلاد أو خارجه ، فقد كان الطلبة يعانون من صعوبة كبيرة في المراحل الدراسية المختلفة لكون الدراسة فيها باللغة العربية ، ولم تكن أمام طلبة اللواء فرصة الالتحاق بالبعثات الدراسية إلى الخارج ، لان البعثات كانت تشتمل على خريجي المدارس الثانوية فقط، في حين لم تكن في الألوية الشمالية في تلك الفترة سوى ثانوية واحدة ، ولم يكن بإمكان طلبة تلك الألوية من مواصلة دراستهم في المدارس الثانوية في بغداد بسبب عامل اللغة والحالة الاجتماعية ، ففي سنة ١٩٢٩ كانت البعثة الدراسية العراقية إلى الخارج تضم (١٢٠) طالباً ، لم يكن من بينهم سوى عدد قليل جداً من أبناء القوميات غير العربية[119] . ويبدو أن تلك المشاكل كانت السبب الأساسي في مطالبة ألوية كركوك والسليمانية وأربيل وبعض أقضية لواء الموصل الحكومة باعتماد اللغة العربية في التدريس في المدارس المشمولة بالدراسة بلغة الأم ، بعد أن عجزت الحكومة العراقية من تقديم مشروع متكامل للدراسة بلغة الأم في جميع المراحل الدراسية ، وذلك لتجاوز هذه المشكلة. ويبدو أن لغة الأم لم تكن المشكلة الوحيدة ، بل أن مدارس كركوك وأربيل شكت أيضاً تدريس بعض المواد باللغة الانكليزية كالكيمياء والفيزياء في المدارس الثانوية[120] .

بدأت الحكومات العراقية بوضع هذه المسائل ضمن أولوياتها في السياسة التعليمية ، بعد التقارير التي رفعت إلى مجالس البلدية في الألوية ومن ثم إحالتها إلى وزارة الداخلية ووزارة المعارف ، واتخذت الإجراءات بضرورة التدريس باللغة العربية في لواء كركوك وأربيل وغيرها ، كحل مؤقت في

العام الدراسي ١٩٢٧–١٩٢٨[121] ، إلى أنْ تم إصدار قانون اللغات المحلية في آب ١٩٣٠ ، وتمت المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء في الشهر نفسه من السنة نفسها ، وأصبحت بموجبه اللغة المحلية لأغلبية التلاميذ سواء أكانت عربية أم كردية أم تركية لغة التعليم في مرحلة الدراسة الابتدائية[122] ، والجدير بالذكر أن القانون المذكور لم يعالج المشكلة ، ولم يأتِ بإضافات تذكر سوى إلغاء التدريس في الصفين الخامس والسادس الابتدائي باللغة العربية وجعله بلغة الأغلبية ، ولم يكن سوى ترحيل المشكلة إلى المراحل الدراسية اللاحقة . وقد كانت هذه المشكلة السبب الرئيس في عدم إكمال العدد الأكبر من طلبة اللواء لدراستهم وعدم حصولهم على الشهادات مما حرمهم من الانخراط في إدارة لوائهم وخدمته كل حسب اختصاصه ، هذا فضلاً عن الأسباب الأخرى التي تتمثل في بعد المراكز التعليمية التي تتركز في بغداد عن اللواء وضعف إمكانية الأهالي في إرسال أبنائهم ، لذا نجد أن عدداً كبيراً من الموظفين والإداريين الذين خدموا في المؤسسات الحكومية في كركوك هم من أبناء الألوية الأخرى ، ويمكن إضافة سياسة الدولة والشركات الأجنبية إلى تلك الأسباب ، إذ أنها أدت دوراً واضحاً في هذا المجال .

ليس من الإنصاف القول إنَّ عهد الانتداب لم يشهد تطوراً في مجال التعليم ، بل إنَّ التطور كان واضحاً في عموم العراق ولكن بشكل بطيء ، وما حملتها سياسة الدولة من ايجابيات وسلبيات ، تركت آثارها على التعليم في مراحلها كافة .

الدراسة الابتدائية

من المعلوم أن قياسات التطور في المجتمعات تتوقف على مسألة تطور التعليم من جانب ومكافحة الأمية من جانب آخر ، فكلما زاد عدد المتعلمين والمثقفين ، زادت فرص التقدم والتطور في البلاد ، والعراق بوجه عام ولواء كركوك بوجه خاص ، كانت الأمية متفشية فيه ، ويُعزى ذلك إلى أسباب عدة، منها عزوف الأهالي من إرسال أبنائهم إلى المدارس لأسباب اجتماعية مختلفة ولاسيما الإناث منهم ، وكذلك قلة المدارس الرسمية التي تعتمد المناهج الحديثة في الدراسة وسوء توزيعها جغرافياً في المناطق المختلفة من اللواء ، فضلاً عن قلة أعداد المعلمين والمعلمات وهم القاعدة الأساسية في العملية التعليمية ، فمثلاً كان في لواء كركوك خلال العام الدراسي ١٩٢٩–١٩٣٠ (٦٠) معلماً فقط بينهم (١٢) معلمة من مجموع (١١٩٦) معلماً ومعلمة في العراق[123] ، وللتوضيح حول هذه المسألة ندرج الجدول الآتي حول عدد المعلمين والمعلمات لبعض السنوات خلال حقبة الانتداب[124] :

جدول رقم (٢)

عدد المعلمين والمعلمات في كركوك

السنة الدراسية	المعلمون والمعلمات في العراق	المعلمون في كركوك	المعلمات في كركوك	المجموع	نسبة المعلمين في كركوك
١٩٢٤-١٩٢٥	—	٤٠	٤	٤٤	—
١٩٢٨-١٩٢٩	—	٤٨	١٢	٦٠	—
١٩٢٩-١٩٣٠	١١٩٦	٤٨	١٢	٦٠	%٥,٠١
١٩٣٠-١٩٣١	١٣٢٥	٥٣	١٣	٦٦	%٤,٩٨
١٩٣١-١٩٣٢	١٤٤٧	٦٢	١٨	٨٠	%٥,٥٢

كان الخط البياني للزيادة الحاصلة في أعداد الطلبة ، لا يسير في مسار متوازٍ مع عدد المعلمين الذي يتزايد ببطء بالموازنة مع الزيادة الحاصلة في أعداد الطلبة لاسيما الإناث منهم ، وإنَّ عدد المدارس أيضاً كان على الوتيرة نفسها ، كما يتبين من الجدول رقم (٣) الخاص بأعداد المدارس لبعض الأعوام الدراسية في عهد الانتداب[125] :

جدول رقم (٣)

عدد المدارس وعدد التلاميذ في لواء كركوك

العام الدراسي	عدد المدارس		المجموع	عدد التلاميذ		المجموع
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
١٩٢١-١٩٢٢	٩	٢	١١	٨٧١	٨٢	٩٥٣
١٩٢٢-١٩٢٣	١٠	٢	١٢	٨٤٧	٨٧	٩٣٤
١٩٢٤-١٩٢٥	١٥	٢	١٧	٨٩٦	١٠٢	٩٩٨
١٩٢٩-١٩٣٠	١٥	٤	١٩	—	—	—
١٩٣٠-١٩٣١	١٦	٤	٢٠	١٠٧٩	٣٠٣	١٣٨٢
١٩٣١-١٩٣٢	٢٠	٤	٢٤	١٣٩٦	٣٤٢	١٧٣٨

إن الجدول أعلاه يبين أن عدد المدارس التي تم فتحها في عهد الانتداب في لواء كركوك لم يكن يلبي احتياجات اللواء بالمقارنة مع زيادة أعداد الطلبة ، والجدير بالذكر أن أغلب المدارس التي افتتحت، تم بالضغط من الأهالي ومساعدتهم ، لذلك فان الحكومة عجزت عن توفير الأعداد الكافية من المعلمين

والمعلمات لها لاسيما للمدارس الواقعة في الاقضية والنواحي والأرياف . ومن المفيد القول هنا ، أن عدد التلاميذ في المدارس لم تكن متساوية فان بعض مدارس كركوك كانت ذات كثافة عالية من حيث عدد التلاميذ وقلة في عدد المعلمين ، في حين أن عدد التلاميذ في مدارس أخرى كان قليلاً جداً ، وبشكل خاص في المدارس الواقعة خارج مدينة كركوك . وكانت مدارس الإناث تعاني من هذه المشكلة ، فقد كانت في كركوك مدرستين فقط للإناث خلال العام الدراسي ١٩٢٤–١٩٢٥ ، وفيهما (١٠٢) تلميذة ، وزاد العدد في العام الدراسي ١٩٣١–١٩٣٢ إلى (٤) مدارس فيها (٣٤٢) تلميذة ، ووفقاً لهذه الزيادة كان يفترض أن يكون هناك ست مدارس ، ويمكن القول إنَّ عدد الإناث قد زاد بشكل ملفت خلال تلك السنوات ، إذ حقق زيادة نسبتها (٢٩,٨٢%) . إلا أن هذه الزيادة لم تكن تلبي الطموح مقارنة بنسبة سكان اللواء وعلى مستوى الذكور والإناث . ومما يجدر قوله أيضاً ، إن المدارس الابتدائية في لواء كركوك في السنوات الثلاث الأخيرة من عهد الانتداب ، لم تكن متكاملة الصفوف ، أي أن أغلبها كانت تقتصر على بعض الصفوف ، وذلك يدل على أن تلك المدارس تم فتحها في فترة متأخرة من جهة ، وتسرب الطلبة من المدارس وعدم اكمالهم لدرستهم الابتدائية من جهة أخرى ، كما هو واضح في الجدول رقم (٤) حول تصنيف المدارس حسب الصفوف[126] :

جدول رقم (٤)

تصنيف المدارس حسب الصفوف

العام الدراسي	الصف الأول		الصف الثاني		الصف الثالث		الصف الرابع		الصف الخامس		الصف السادس	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٢٩–١٩٣٠	–	–	٤	٢	٤	١	٥	١	–	–	٢	–
١٩٣٠–١٩٣١	٢	–	١	–	٥	٣	٤	–	٢	١	٢	–
١٩٣١–١٩٣٢	٣	–	٣	–	٧	–	٢	١	٢	–	٣	١

لقد كان لواء كركوك يأتي في المراتب المتقدمة من حيث عدد المدارس الابتدائية مع بداية تشكيل الدولة العراقية ، إلا انه لم يحتفظ بتسلسله في السنوات اللاحقة ، ففي سنة ١٩٢٢ كان عدد مدارسه الابتدائية (١١) مدرسة ، ويحتل المرتبة الثالثة بين الألوية العراقية ، لكنه تراجع إلى المرتبة الرابعة في سنة ١٩٢٥ ، على الرغم من زيادة عدد مدارسها إلى (١٨) مدرسة ، ولم تحقق زيادة في عدد التلاميذ خلال السنتين المذكورتين ، إذ تقدر نسبة الزيادة بـ (١٤,٠٣%) ، وكانت مرتبته الحادية عشرة بين

ألوية البلاد ، في حين احتلت ألوية أخرى المراتب الأولى وبزيادة كبيرة في أعداد التلاميذ مثل ديالى حققت زيادة نسبتها ١٠٠% وبغداد ٩٦% والديوانية ٨٥% والبصرة ٦٥% والمنتفك ٦٤% وكربلاء ٤٧% [127] .

المدارس الثانوية

لم توجد في كركوك مدارس متوسطة أو ثانوية حتى سنة ١٩٢٢ ، إذ تم افتتاح مدرسة ثانوية في العام الدراسي ١٩٢٢-١٩٢٣[128] ، وكانت الدراسة وفقاً لأول منهج وضعته وزارة المعارف في سنة ١٩٢٦ ، وكانت الدراسة الثانوية على الشكل الآتي ، تكون الدراسة فيها لمدة أربع سنوات تقسم إلى قسمين ، يخصص القسم الأول للدراسة المتوسطة ومدتها سنتان ، ويتلقى الطالب فيهما معلومات عامة في العلوم والآداب ، أما القسم الثاني يخصص للدراسة الإعدادية وأمدها سنتان أيضاً والدراسة الإعدادية تتكون من فرعين هما علمي وأدبي[129] . وقد تم تغيير هذا المنهج في سنة ١٩٢٩ ، إذ أصبحت الدراسة في المدارس الثانوية خمس سنوات ، منها ثلاث سنوات للمرحلة المتوسطة ، وسنتان لمرحلة الإعدادية ، وقد كانت الأجور المدرسية سبباً كبيراً في قلة عدد الملتحقين بالدراسة الثانوية من المتخرجين من المدارس الابتدائية ، وعدم انتشارها بين فئات الشعب كافة ، واقتصر على المتيسرين منهم فقط[130] . وتم لأول مرة في العراق إجراء الامتحانات العامة للدراسة الثانوية في العام الدراسي ١٩٢٥-١٩٢٦[131] .

كان العراق بشكل عام يفتقر إلى المدارس الثانوية ، إذ لم يكن حتى العام الدراسي ١٩٢٣-١٩٢٤ سوى أربع مدارس موزعة في كل من بغداد والموصل والبصرة وكركوك[132] ، ويبدو أن الانكليز لم يكونوا من المؤيدين لفتح المدارس الثانوية في كل الألوية العراقية ، فقد قال مسؤول شؤون المعارف البريطاني سميث أن هناك ضرورة في تركيز المدارس الثانوية في أربعة أو خمسة ألوية فقط لعدم توفر المدرسين وكذلك الأموال ، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالمناهج الدراسية ولغة التعليم والكتب المنهجية[133] ، وهذه المسألة أدت إلى حرمان عشرة ألوية عراقية من المدارس من هذا النوع ، فضلاً عن حرمان الاقضية في جميع الألوية من ذلك.

لم تكن المدرسة الثانوية في كركوك ، من المدارس التي قد اكتملت صفوفها ، بل أنها اقتصرت على المرحلة المتوسطة فقط، على الرغم من أن المدارس الابتدائية قد خرجت عدة دورات في السنوات السابقة ، لقلة الإقبال من قبلهم في إكمال دراستهم بسبب الأجور الدراسية ، فمثلاً في العام الدراسي ١٩٢٥-١٩٢٦ كان هناك صفين فقط في المدرسة وعدد طلابهما ٢٣ طالباً فقط ، وفي السنة التالية أيضاً بقيت الصفوف كما كانت في العام السابق ، وزاد عدد الطلبة ، إذ كان في الصفين (٣٣) طالباً ، في حين أصبح عددهم في العام الدراسي ١٩٢٨-١٩٢٩ (٧٠) طالباً ، دون افتتاح صف ثالث في المدرسة ، وقد أضيف الصف الثالث في العام الدراسي ١٩٣١-١٩٣٢ ، فقد كان مجموع الطلبة في

المدرسة (٩٥) طالباً ، موزعين على الصفوف الثلاثة على التوالي (٥٣) في الصف الأول و(٣٠) طالباً في الصف الثاني و(١٢) طالباً في الصف الثالث[134] .

من الواضح أن المدرسة الثانوية في كركوك والتي تم فتحها في العام الدراسي ١٩٢٢-١٩٢٣ ، لم تكتمل صفوفها في عهد الانتداب ، بل أن آخر صف من الدراسة المتوسطة تم افتتاحه في السنة الأخيرة من الانتداب وفق نظام المعارف لسنة ١٩٢٩ ، وكان من المفترض أن يباشر الطلبة الذين تخرجوا من الدراسة المتوسطة العام الدراسي ١٩٢٣-١٩٢٤ في العام التالي ، إذ كانت المرحلة المتوسطة وقتئذ سنتان فقط ، في المرحلة الإعدادية، إلا أن ذلك لم يحدث ، وكان من المفترض أيضا أن تخرج ثانوية كركوك على الأقل حتى نهاية عهد الانتداب خمس دورات ، لتلتحق تلك الدورات بمؤسسات التعليم العالي ، إلا أنها لم تخرج حتى دورة واحدة . ونعتقد أن ذلك يعود إلى مسألتين مهمتين :

الأول : قلة عدد الملتحقين بالدراسة الثانوية ، وقلة عدد الناجحين من الدراسة المتوسطة بحيث يصعب فتح صف جديد ، إذ أن اغلب الطلبة الذين كانوا يؤدون الامتحانات العامة يرسبون فيها، مما يؤدي بهم إلى ترك الدراسة ، فمثلاً في العام الدراسي ١٩٣١-١٩٣٢ اشترك (١١) طالباً من كركوك في الامتحانات العامة ، لم ينجح منهم سوى (٦) طلاب فقط[135]، وليس من المعقول فتح صف جديد لستة طلاب مع معاناة المدارس في عموم العراق من حيث عدد المدرسين والندرة في المستلزمات الدراسية .

الثاني : قلة عدد المدرسين في ثانوية كركوك ، إذ أن عددهم لم يتجاوز خمسة مدرسين حتى العام الدراسي ١٩٣١-١٩٣٢ ، مما يتعذر فتح صفوف جديدة من ناحية ، وإيجاد مدرسين حسب الاختصاصات العلمية من جهة أخرى للمرحلة الإعدادية ، إذ إن الطالب يدرس فرعاً معيناً في المرحلة الإعدادية ، ومن المفيد هنا ذكر ملاك المدرسة الثانوية في كركوك في العام الدراسي ١٩٣١-١٩٣٢ ، وهم كل من زكي الأمين مدير المدرسة وقاسم مصطفى وعبد الفتاح ورضا محي الدين وحكمت بكر مدرسين فيها[136] .

المدارس المهنية

كانت مدرسة مكتب صنائع كركوك هي المدرسة الوحيدة في اللواء ، والذي أسست في سنة ١٨٧١[137] ، إلا أن هذه المدرسة أغلقت مع بداية دخول الانكليز مدينة كركوك في سنة ١٩١٨[138] ، ومن ثم أعيد فتحها في سنة ١٩٢٠[139] ، ونتيجة لقلة الميزانية المخصصة لوزارة المعارف ، اقترح الديوان الملكي إلحاق مدارس الصناعة بإدارة البلديات ، إلا أن وزارة المالية قبل أن تبت في الأمر ، أحال الاقتراح إلى وزارة المعارف لدراسة الموضوع وتنظيم الآلية لإدارة المدارس الصناعية ، وفي ضوء هذا التوجيه قرر مجلس الوزراء في ١٥ أيلول ، إيداع المسألة إلى وزارة المعارف ، وقد ارتأت الوزارة تنشيط المدارس الصناعية من جديد لأهميتها ، وأسفرت الجهود في السنة نفسها إعادة الحياة إلى المدارس الصناعية الثلاث في كل من بغداد وكركوك والبصرة . وكان عدد طلبة المدرسة الصناعية في

كركوك في العام الدراسي ١٩٢٣-١٩٢٤ (٥٨) طالباً ، وكان الطلبة يرتبطون مع الحكومة بعقود ، تتعهد الحكومة بموجبها تلبية متطلبات الطلبة وإعطائهم مخصصات لإدارة أمورهم ، ويتعهد الطالب بالمقابل بالعمل لدى مؤسسات الدولة لمدة معينة وفق أجور مقررة في العقود ، كما تتعهد وزارة المالية بتوفير المخصصات المالية للمدرسة لحين انتهاء مدة العقد[140] . ومهما يكن من أمر ، إلا أن هذه المدرسة واجهت مشاكل عديدة ، شلت نشاطها وفي أوقات مختلفة ، حتى لم يعد لها ذكر في نهاية عهد الانتداب .

الخاتمة

إنَّ التعليم في كركوك خلال عهد الانتداب هو امتداد للتعليم في العهد العثماني الأخير، وكانت المدارس غير الرسمية هي الأساس في بناء فئات متعلمة في لواء كركوك في العهد العثماني ، وذلك لقلة أعداد المدارس الرسمية في اللواء ، كما أن تلك المدارس أصبحت فيما بعد ضمن المدارس الرسمية وكذلك مدارس الطوائف غير المسلمة ، ولكن مع كل ذلك فأن عدد المدارس لم تكن تلبي طموح أبناء اللواء ، وتركزت في المدن دون أن ينال الريف الكركوكي نصيب من تلك المدارس حتى نهاية عهد الانتداب ، وان وجدت بعض المدارس في بعض القرى ، فهي مدارس غير رسمية ولا تتعدى كونها مدارس دينية أو كتاتيب يتولى بعض علماء الدين إدارتها ، ويتحمل أولياء الأمور الصرف عليها وإيجاد المكان اللازم لها أما عن طريق الإيجار أو التبرعات ، أو أن الدروس كانت تلقى على الطلبة في مساجدها ، والحالة الأخير كانت شائعة أكثر .

لقد واجه التعليم في اللواء مشاكل كثيرة ، أعاقت عملية تطور التعليم ، ومنها العادات والتقاليد والموروث الاجتماعي ، والبنايات المدرسية والأجور المدرسية واللغة وظروف البلاد الاقتصادية ، وسياسة الدولة ، لكن مع ذلك فان التعليم اخذ يتطور ولكن بصورة بطيئة ، حتى وفرت ظروف موضوعية ليشهد التعليم قفزات نوعية في العهد الوطني .

الهوامش

(*) صدرت إرادة ملكية بإجراء تغييرات على التشكيلات الإدارية في لواء كركوك ، تحت رقم (٥٨) في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧ ، تم بموجبها إلغاء قضاء كيل ، واستحداث قائممقامية في داقوق ، واستحداث نواحي وإلغاء أخرى .عبدالله غفور ، التشكيلات الإدارية في جنوبي كوردستان ١٩٢١-٢٠٠٧ (الإرادات الملكية، المراسيم الجمهورية ، القرارات ، البيانات ، الأوامر) ، ط٢ ، مطبعة خاني (دهوك ، ٢٠٠٨) ، ص ١٠-١١.

(**) لقد أجريت عدة تغييرات إدارية في لواء كركوك خلال العهد الملكي وبعده ، فقد كانت اربيل وبعض الأجزاء من السليمانية تتبع إدارياً للواء كركوك مع بداية تشكيل الدولة العراقية في سنة ١٩٢١ ، حتى أخذت تلك المناطق شكل ألوية قائمة بذاتها ، كما أن التغييرات الإدارية شملت كركوك أيضاً ولاسيما فيما يتعلق بالاقضية والنواحي . للمزيد من التفاصيل حول تلك التغييرات ينظر : كمال مظهر أحمد ، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير ، ج١ ، مطبعة رينوين (اربيل ، د.ت) ، ص ١١١-١١٤ ؛ محمد علي القره داغي ، هوية كركوك الثقافية والإدارية ، ط٢ ، مطبعة ئاراس (اربيل ، ٢٠٠٧) ، ص ١٩٨-٢١٩ ؛ غفور ، المصدر السابق ، ص ٩-١٠ .

(1) الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، دنكور للطبع والنشر ، (بغداد ، ١٩٣٧) ، ص ٥٩.

(2) عبد العزيز سليمان نوار ، عوامل فعالة في الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق الحديث : دراسة في التعليم وأثره في تكوين الزعامة بين ١٨٧٢-١٩٠٨ ، د . م (القاهرة ، ١٩٧٤) ، ص ٣٣-٣٦ .

(3) علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩١) ، ص ٣٥ .

(4) صالح فليح حسن ، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق : دراسة في الجغرافية التطبيقية ، مطبعة دار السلام (بغداد ، ١٩٧٩) ، ص ٥١ .

(5) حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(*) سنركز في دراستنا عن التعليم في كركوك على الاقضية التي كان يتشكل منها لواء كركوك في العهد الملكي تفاديا للإطالة والخروج عن موضوعنا الأساسي .

(6) مهدي صالح سعيد العباسي ، كركوك في أواخر العهد العثماني (١٨٧٦-١٩١٤) دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والثقافية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ٢٠٠٥) ، ص ٤٤-٦٥ .

(7)Osmanli Vilayet Salnamelerinde Musul 1330 , Global Strateji Enstitusu Tikv (Ankara , 2005) , S 171. (هذا المصدر هو سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٣٠هـ ، وهو بالأصل بالخط العربي ، تم تحويلها إلى الأحرف اللاتينية من قبل جنكيز أر أوغلو وآخرون)

(8) إبراهيم خليل أحمد ، "بواكير التعليم الحديث في العراق إبان العهد العثماني" بحث مقدم إلى قسم الدراسات التاريخية في بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١ .

(9) المصدر نفسه ، ص ١-٢ .

(10) نوار ، المصدر السابق ، ص ٣٩-٥٩ .

(11) العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(12) شاكر صابر الضابط " مكانة كركوك الثقافية عبر التاريخ" ، مجلة الإخاء (قارداشلق) ، العدد (٣) ، بغداد ، ١٩٦٤ ، ص ٨٠ . ومن المفيد ذكره هنا أن الباحث لم يكن دقيقاً في سنوات حكم الولاة ، لذا قمنا بتصحيحه وتحويل السنوات من الهجرية إلى السنوات الميلادية .

(13) العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٣٥-١٣٦ .

(14) فاضل مهدي بيات ، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني : رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ، دار المدى الإسلامي (طرابلس ، ٢٠٠٣) ، ص ٢٨٧ .

(15) هناك عدة مدارس أخرى تقع خارج مدينة كركوك ويمكن الاستزادة بالرجوع إلى : القره داغي ، المصدر السابق ، ٨٣-١٠٠ .

(16) بيات ، المصدر السابق ، ص ٣١٩-٣٢٠ .

(17) العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(18) الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، ص ٨٦٢ .

(19) فاضل البراك ، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق : دراسة مقارنة ، مطبعة دار الرشيد (بغداد ، ١٩٨٤) ، ص ٣٠ .

(20) العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(21) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

(*) سنتحدث بإسهاب عن المدارس الحديثة في العهد العثماني وعهد الاحتلال البريطاني ، لأن اغلب تلك المدارس استمرت في العهد الملكي ويمكن اعتبارها أساساً للمؤسسات التعليمية في كركوك .

(22) أحمد ، "بواكير التعليم الحديث في العراق" ، ص ١ .

(23) نوار ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(24) المصدر نفسه ، ص ٥١ .

(25) كوثر اوغلو ، من حوادث كركوك ١٧٠٠-١٩٥٨ ، ج١ ، منشورات الجبهة التركمانية العراقية (كركوك ، ٢٠٠٦) ، ص ٦٤-٦٥ .

(26) العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٥٣-١٥٤ .

(27) حول تلك المدارس ينظر : عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق سجل تاريخي سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي ، ج١ ، مطبعة النجاح (بغداد ، ١٩٥٣) ، ص ١١٨-١١٩ .

(28) العباسي ،المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

(29)Osmanli Vilayet Salnamelerinde Musul 1330 , S 175 .

(30) A . E , S 198 .

(31) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧ ، شركة الطبع والنشر الأهلية (بغداد ، ١٩٥٩) ، ص ١٥٣ .

(32) العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(33) بيات ، المصدر السابق ، ص ٣٨٨ .

(34) عطا ترزي باشى ، كركوك في القرن التاسع عشر الحالة الاجتماعية والأدبية (مستلة من كتاب "كركوكلى فائض" ...) ، ترجمة مولود طه قاياجى ، دار فضولي للطباعة والنشر (كركوك ، ٢٠١٠) ، ص ١٤ .

(35) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ، ص ١٦٢-١٩٤ .

(36) نوار ، المصدر السابق ، ص ٥٤-٥٥ .

(37) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ، ص ٨٩ .

(38) ترزي باشى ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

(39) العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٧٧-١٧٨ .

(40) صالح عبد الله سرية ، تطوير التعليم الصناعي في العراق ، مطبعة دار الجاحظ (بغداد ، ١٩٦٩) ، ص ٥٦ .
(41) ترزى باشى ، المصدر السابق ، ص ١٤ .
(42) العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٧٧–١٧٨ .
(43) سرية ، المصدر السابق ، ص ٥٦–٥٧ .
(44) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ، ٢٥١ .
(45) إبراهيم خليل أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ٥٠ .
(46) العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٧١–١٧٢ .
(47) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ٥٨ .
(48) العباسي ، المصدر السابق ، ص ١٧٣–١٧٤ .
(49) أحمد ، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير ، ص ١٠٠–١٠١ ؛ حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .
(50)Administrative Report , Kirkuk District ,Period October 26th December 31st , 1918 , p 4 .
(51) أحمد ، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير ، ١٠٢–١٠٥ .
(52) جمال أسد مزعل ، نظام التعليم في العراق ، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل ، ١٩٩٠) ، ص ٣٨–٣٩ .
(53) مزعل ، المصدر السابق ، ص ٤١ ؛ نجات كوثر أوغلو ، صفحات من تاريخ كركوك منذ فجر التاريخ إلى ١٩٥٨ ، منشورات الجبهة التركمانية العراقية (كركوك ، ٢٠٠٩) ، ص ٢٣٦ .
(54) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٢٩ .
(55) Administrative Report , Kirkuk District ,Period October 26th December 31st , 1918 , p 2 .
(56) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٠٦ .
(57) كوثر اوغلو ، صفحات من تاريخ كركوك منذ فجر التاريخ حتى ١٩٥٨ ، ص ٢٣٦ .
(58) حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .
(59) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٠٥ .
(60) التقرير الإداري لمنطقة كركوك للفترة من كانون الثاني ولغاية كانون الأول عام ١٩١٩ ، ترجمة حسن عبد الكريم ، مطبعة الشهيد آزاد هورامي (كركوك ، ٢٠٠٦) ، ص ٥٠–٥١ .
(*) النجمة : جريدة سياسة يومية أصدرتها سلطات الاحتلال البريطاني في كركوك ، وقد صدر العدد الأول منها في ١٥ كانون الأول ١٩١٨ ، واستمرت بالصدور حتى سنة ١٩٢٦ ، ثم أبدل اسمها إلى جريدة كركوك في ذلك التـــاريخ ، وأصبحت جريدة أسبوعية تولت مسؤوليتها بلدية كركوك ، واستمرت في الصدور حتى سنة ١٩٧٣ . أحمد قوشـــجو أوغلو وآخرون ، دليل الصحافة عبر قرن ١٩٠٠–٢٠٠٠ ، مكتب عبد الوهاب آوجي للطباعة (كركوك ، ٢٠٠١) ، ص ١٧–٢٠ .
(61) كوثر اوغلو ، من حوادث كركوك ، ص ١١٦ .
(62) التقرير الإداري لمنطقة كركوك للفترة من كانون الثاني ولغاية كانون الأول عام ١٩١٩ ، ص ٤٩–٥٠.
(63) المصدر نفسه ، ص ٥٣–٥٤ .
(64) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١١٨ .
(65) حسن ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .
(66) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٢٩–١٣١ .

(67) إبراهيم خليل أحمد ، "التعليم في العراق إبان عهد الانتداب ١٩٢٠-١٩٣٢" ، في مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، بيت الحكمة (بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص ٧١٢-٧١٣ .

(68) حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ .

(69) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٣٣-١٣٤ .

(70) كوثر اوغلو ، صفحات من تاريخ كركوك منذ فجر التاريخ ، ص ٢٣٨ .

(71) جريدة العراق (بغداد) ، العدد (٥) في ٦ آب ١٩٢١ .

(72) حسن ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(73) كوثر اوغلو ، من حوادث كركوك ، ص ١١٩ .

(74) هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، مطبعة المعارف (بغداد ، ١٩٤٦) ، ص ١١٢-١١٣.

(75) جريدة المواطن (بغداد) ، العدد (٦٩) في ٢٨ آذار ١٩٦٨ .

(76) جواد ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(77) حسن ، المصدر السابق ، ص ٥٦

(78) مزعل ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(79) كوثر اوغلو ، صفحات من تاريخ كركوك منذ فجر التاريخ ، ص ٢٣٨ .

(80) جواد ، المصدر السابق ، ص ١٠٥-١٠٦ .

(81) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ١٩٣٦-١٩٣٧ و١٩٣٧-١٩٣٨ ، مطبعة الحكومة (بغداد ، ١٩٣٩) ، ص ٢٣ .

(82) أبو خلدون ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ١٩٢١١٩٤١ ، ج١ ، منشورات دار الطليعة (بيروت ، د . ت) ، ص ١٧١-١٧٣ .

(83) حسن ، المصدر السابق ، ص ٥٨ ؛ الحصري ، المصدر السابق ، ص ٣٤٣-٣٤٤ .

(84) حسن ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(85) عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد ، ٢٠٠٠) ، ص ٦٤ .

(86) حسن ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(87) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ١٩٣٠-١٩٣١ و١٩٣١-١٩٣٢ و١٩٣٢-١٩٣٣ ، مطبعة (بغداد ، ١٩٣٤) ، ٨٦ .

(88) جواد ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(89) مجموعة من الكتاب والباحثين ، كركوك مدينة القوميات المتآخية ، مطبعة ئاراس (أربيل ، ٢٠٠٩) ، ص ٣٢ .

(90) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٧١ .

(91) طالب مشتاق ، أوراق أيامي : بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨ ، ج١ ، ط٢ ، الدار العربية للطباعة (بغداد ، ١٩٨٩) ، ص ١٥٩ .

(92) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٨٠ .

(93) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٢٦ .

(94) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ ، ص ٢٧٢-٢٧٦ .

(95) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، نظام المدارس الابتدائية الأميرية رقم (١٩) لسنة ١٩٣٠ (مع الأنظمة الثلاثة الصادرة بتعديلاته) ، مطبعة الحكومة (بغداد ، ١٩٤٦) .

(96) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٠٧ .

(97) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٨٥ .

(98) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٠٨ ؛ أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٨٦ .

(99) حسن ، المصدر السابق ، ٥٨ .

(100) الحصري ، المصدر السابق ، ص ص ٢١-٤١ ، ٣٤٥-٣٤٦.

(101) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١١٣ .

(102) الحصري ، المصدر السابق ، ص ٣٤٦ .

(103) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١١٤-١١٥ .

(104) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ١٩٣٠-١٩٣١ و١٩٣١-١٩٣٢ و١٩٣٢-١٩٣٣ ، ص ٨٣ .

(105) حسن ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(106) طارق نافع الحمداني ، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، الدار العربية للموسوعات (بيروت ، د . ت) ، ص ٧٨ .

(107) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٢٤-١٩٢٥ ، مطبعة دار السلام (بغداد ، ١٩٢٦) ، ص ١٧ .

(108) أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢ ، دار الطليعة للطباعة والنشر (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ٢٠٢ .

(109) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٢٨ .

(110) البرت . م . منتشاشغيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، مطبعة جامعة بغداد (بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ١٩٦ .

(111) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٢٨-١٢٩ .

(112) الحصري ، المصدر السابق ، ص ٥٥٣ .

(113) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، نظام المدارس الابتدائية الأميرية رقم (١٩) لسنة ١٩٣٠ ، ص ٢ .

(114) مجموعة من الكتاب والباحثين ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(115) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٢٨-١٢٩ .

(116) نقلا عن : مجموعة من الكتاب والباحثين ، المصدر السابق ، ص ٣٣-٣٤ .

(117) المصدر نفسه ، ص ٣٩ .

(118) للتفاصيل ينظر: القره داغي ، المصدر السابق ، ٨٣ وما بعدها .

(119) مجموعة من الكتاب والباحثين ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(120) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٢٨-١٣٢ .

(121) المصدر نفسه ، ص ١٣٢-١٣٣ .

(122) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ٢٩٣ .

(123) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ١٩٣٠-١٩٣١ و١٩٣١-١٩٣٢ و١٩٣٢-١٩٣٣ ، ص ص ١٥ ، ٣٠-٣٣ ؛ حسن ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(124) المصدر نفسه ، ص ١٥-٢٠ .

(125) حسن ، المصدر السابق ، ص ٦٣ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ١٩٣٠-١٩٣١ و١٩٣١-١٩٣٢ و١٩٣٢-١٩٣٣ ، ص ٥-٢٠ .

(126) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ١٩٣٠-١٩٣١ و١٩٣١-١٩٣٢ و١٩٣٢-١٩٣٣ ، ص ٤- ٧ .

(127) الحصري ، المصدر السابق ، ص ص ٢١-٤١ ، ٥٣٨-٥٣٩ .

(128) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ص ٢١٨ .

(129) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٩٠ .

(130) كوثر اوغلو ، حوادث كركوك ، ص ٢٤ .

(131) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٨٩ .

(132) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٣٣ .

(133) أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص ١٩٥ .

(134) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٣٥-١٣٧ .

(135) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات ١٩٣٠-١٩٣١ و١٩٣١-١٩٣٢ و١٩٣٢-١٩٣٣ ، ص ٣٤-٤٥ .

(136) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٤٣ .

(137) سرية ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(138) الهلالي ، معجم العراق ، ج١ ، ص ٢٢٤ .

(139) منتشاشغيلي ، المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(140) الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب ، ص ١٩٣-١٩٥ .